اوضاع المرأة في مصر
قراءه سوسيولوجية في تقارير التنمية البشرية

د. جمال صالح الزناتي
استاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الاداب – جامعة المنيا

مقدمة الدراسة :

مع مطلع القرن الواحد والعشرين تتعاظم المطالبة بالمساواة فى الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ، ولاسيما فى مجال العمل وتكريس ثقافة نسائية قادرة على تبنى أطر ونماذج نظرية رامبيريقية نسوية تهدف إلى تحقيق هذه المساواة فى العمل والسياسة والحياة الاجتماعية ، ويشهد العالم الان انطلاقة متميزة فى مجال حقوق الإنسان حيث يعتبر المساواة فى الفرص بين الجنسين من القضايا الهامة التى أثارتها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والتى توضح ببساطة شديدة أن التنمية البشرية تعنى توسيع الفرص والخيارات المتاحة أمام كل الناس من الجنسين فى المجتمع ، وهذا لايتحقق مادامت المرأة مهمشة من فرص كثيرة فى الحياة مما يؤثر حتما على عملية التنمية .

وإذا كان للتنمية البشرية هذة المنزلة ، فإن تنمية المرأة عنصر جوهري فيها ذلك أن دور المرأة فى أى مجتمع يعد أحد المقاييس التى تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطورة ، وتشير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالأمم المتحدة أن دور المرأة لة أهميتة وفعاليتة فى تحقيق هدف ذو شقين :-

الأول :- هو تخفيض الثمانمائة مليون نسمة من الجائعين فى العالم إلى النصف بحلول عام 2015

الثانى :- هو توفير الغذاء لإطعام ثلاثة مليارات إضافيه من البشر بحلول عام 2030[1]

ومن المعروف أن تحقيق التنمية يعنى الكثير من مجرد النمو الاقتصادى , وتأمين التنمية المستدامة يحتاج الآن إلى جهد أكثر من الماضى حيث يتطلب الأمر إهتماما متزايدا بمشاكل التحول الاقتصادى وبقضايا التنمية البشرية , وإذا لم يتم التصد وبصورة متكاملة لهذة المشاكل إلى جانب النمو الاقتصادى ، فان هذا النمو سيتعرض حتما لكثير من المخاطر على المدى الطويل ، وخاصة فى اطار التحولات العالمية التى على رأسها العولمة وإنفتاح الأسواق وسهولة انتقال راس المال المادى والبشرى .

مشكلة الدراسة :-

أصبحت مشاركة المرأة فى التنمية من أهم القضايا المعاصرة ، وقد اهتمت الامم المتحدة بموضوع تمكين المرأة من المشاركة التنموية بدءا بمؤتمر المكسيك عام 1975 ، ثم كوبنهاجبين 1980 ، ثم نيروبى عام 1985 ، ثم مؤتمر بكين عام 1995، وذلك من اجل النهوض بالمرأة فى مختلف المجالات . وفى مصر انشئت اللجنة القومية للمرأة عام 1978 ، وأعيد تشكيلها عام 1993 واخيرا انشئ المجلس القومى للمرأة عام 2000 وذلك بهدف النهوض بالمرأة وتمكينها من المشاركة فى التنمية (2).

وتهدف خطط التنمية إلى تحسين معيشة ألافراد بالمجتمع وذلك من خلال النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتنمية قدراتهم بما يساعدهم على تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة ، وقد اكدت الدراسات ان الاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة فقط دون الاهتمام بالجانب المعيشى للأفراد ، يعد تنمية منقوصة ومشوهه وغير متوازنة ، فالتنمية البشرية لا ترتكز فقط على زيادة الدخل وزيادة معدلات نموه ، ولكنها تعنى بالدرجة الاولى النهوض بكافة جوانب حياة الفرد والتى لاتأتى إلا من خلال تنمية متوازنة لكافة جوانب حياتهم وقدراتهم وتوسيع وتعميق مشاركتهم فى اتخاذ القرار .

هذا ويقصد بالجوانب المختلفة لحياة الأفراد بمعناها الواسع الجانب الصحى والمعرفى إلى جانب التمكين الاقتصادى ، ومن ثم لايعد مؤشر نصيب الفرد من الدخل المحلى الإجمالى كافيا للتعرف على درجة النمو فى المجتمع ، بل يجب الاعتماد فى ذلك على تلك الجوانب مجتمعة للتعرف بصورة اكثر شمولية وواقعية على حالة التنمية البشرية بالمجتمع ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة حول التعرف على اتجاهات حالة المرأة – الوضع والتفاوتات الاقليمية – بالمجتمع المصرى بصفة عامة ومحافظة المنيا بصفة خاصة ، بإعتبارها عنصرا جوهريا فى تحقيق التنمية البشرية ، ويعد دورها احد المقاييس التى تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره .

اهداف الدراسة :-

تهدف هذة الدراسة التعرف على ما يلى :-

1 - اتجاهات حالة المرأة فى إطار الجهود التى تبذلها الدولة لتحسين حالتها وتشمل :-

- وضع المرأة الصحى واتجاهاته
- وضع المرأة التعليمى واتجاهاته
- الحالة العملية للمرأة ومشاركتها فى توليد الدخل واتجاهاتها

2 - التعرف على التفاوتات بين كل من – المحافظات الحضرية – محافظات الوجه البحرى – محافظات الوجه القبلى – محافظات الحدود – محافظة المنيا فيما يتعلق بحالة المرأة واسباب هذة التفاوتات .

تساؤلات الدراسة :-

فى ضوء الاهداف السابقة يمكن بلورة التساؤلات التالية :-

1 - هل تحسنت احوال المرأة نتيجة الجهود المبذولة من جانب الدولة ؟

وينبثق من هذا التساؤل الاسئلة التالية:

ا-هل تحسن وضع المرأة الصحى ؟

ب- هل تحسن وضع المرأة التعليمى ؟

ج- هل تحسنت الحالة العملية للمرأة ومشاركتها فى تحسين الدخل ؟

2 - هل تختلف حالة المرأة من اقليم إلى اخر وما هى الاسباب وراء هذا الاختلاف ؟

هذا ويمكن الإجابة عن التساؤل الأول من خلال التعرف على ودراسة اتجاه ثلاثة متغيرات فرعية تشكل الوضع والوعى الصحى وهى " العمر المتوقع عند الميلاد – معدل وفيات الأمومة لكل 100 الف مولود حي – والوعى الصحى (العمر عند الزواج الأول)

اما عن الوضع التعليمى للمرأة فيمكن دراسته من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية هى " نسبة القيد الاجمإلى بجميع مراحل التعليم – نسبة القيد بمرحلة التعليم الابتدائى – نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى او اعلى (15+)

اما فيما يتعلق بالحالة العملية للمرأة فيمكن التعرف عليها من خلال دراسة اتجاه مشاركة الاناث فى الحياة العملية والمتمثلة فى المشاركة فى المهن العملية والتخصصية ومهن التنظيم والادارة واخيرا نسبة المشاركة فى قوة العمل وهى أساس التمكين الاقتصادى للمرأة .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على أساليب التحليل الإحصائى والوصفى والكمى المتعارف عليها بما يلبي أهداف الدراسة ولقد اعتمدت الدراسة بصفة خاصة على اسلوب تحليل السلاسل الزمنية وتقدير الاتجاه العام للظواهر محل الدراسة للوقوف على مدى التقدم الحادث فيها ، كذلك تحليل التباين (اختبار F) للمقارنة بين المجموعات محل الدراسة ، بالاضافة إلى استخدام اختبار أقل مدى معنوي (اختبار L.S.R) لتحديد مواضع الاختلاف ، بالاضافة إلى التحليل البياني والذي يعد من ابسط وأهم أدوات التعرف السريع على اتجاه تلك الظواهر .

ولقد إعتمدت هذه الدراسة على بيانات ثانوية تم الحصول عليها بصفة اساسية من تقارير التنمية البشرية القومية والتي يصدرها معهد التخطيط القومي والبرنامج الائمائي للامم المتحدة وتمثل هذه البيانات متوسطات المتغيرات محل الدراسة للمجموعات الاقليمية موضع الدراسة .

هذا وتشير (y) بجميع المعادلات الاتجاهية الوارده بالبحث إلى القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة ، كذلك تشير (R^2) إلى معامل التحديد وهو نسبة التغير في قيمة الظاهرة التي تفسرها العوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن ، بينما تشير (F) إلى قيمة F المحسوبة ، كما تشير (*) إلى ثبوت المعنوية عند مستوى 0,05 ، بينما تشير (**) إلى ثبوت المعنوية عند مستوى 0,01 .

المجال الزمني والمجال الجغرافي للدراسة .

غطى المجال الزمني للدراسة الفترة الممتده منذ صدور أول تقرير للتنمية البشرية في مصر عام 1994 إلى الحادي عشر والصادر في 2010.

هذا وجدير بالذكر انه لايمكن من الناحية العلمية الوقوف على مدى اتجاه جانب ما من جوانب حياة البشر بالاعتماد على تحليل نقطة واحدة وانما يتحقق ذلك فقط من خلال نظرة بانورامية لفترة ممتدة ذات مدى يضمن جودة التحليل .

هذا ولقد غطى المجال الجغرافي للدراسة اربع مجموعات جغرافيه هي المحافظات الحضرية " وتضم اربع محافظات هي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس " ومحافظات الوجه البحري " وتضم تسع محافظات هي دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفيه والبحيرة والاسماعلية " اما المجموعة الثالثة فتمثل محافظات الوجه القبلي وتضم تسع محافظات " الجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا والاقصر واسوان " ومحافظات الحدود " وتضم خمس محافظات هي البحر الاحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء " بالاضافة إلى اجمالي الجمهورية ومحافظة المنيا .

ولدراسة اتجاهات المراة سوف يتم تناول النقاط التالية :

اولا : الحركة النسائية العالمية وتشكيل الاتجاة النسوى :-

ثانيا : اوضاع المرأة في المجتمع المصري .

1 -الحالة الصحية للمرأة .

2 - الحالة التعليمية للمرأة .

3 - الحالة العملية للمرأة .

ثالثا : الفروق الاقليمية بين حالة المرأة .

رابعا : نتائج وتوصيات الدراسة .

اولا : الحركة النسائية العالمية وتشكيل الاتجاه النسوى .

ا. الحركة النسائية العالمية .

يعد مصطلح " نسوية " Feminism والنسويات Feminists من أكثر المصطلحات اثارة للجدل ، كما ان تاثيره يظهر فى كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافيه فى مختلف انحاء العالم ، حيث اصبح ملمحا مألوفا من ملامح الخريطة الثقافيه . وأيا كان الوضع فمازال الواقع يكشف عن أن هناك جدلا كبيرا حول هذا المصطلح سواء من حيث ترجمتة هل هو نسوية أو انثوية أو نسوانية ، كما يحلو للبعض ترجمتة ، او من حيث هو حركة إجتماعية سياسية ، تسعى إلى تحقيق مطالب للنساء ، أو انه أتجاة اكاديمى علمى يسعى إلى تحليل وتفسير أوضاع النساء فى سياقات اجتماعية مختلفة [3].

والواقع إنه عند التحدث عن النسوية Feminism فإننا يجب أن نميز بين الاتجاه النسوى كحركة إجتماعية وسياسية Social& political Movement تسعى إلى تحقيق مطالب معينة للنساء كما فعلت الحركة النسائية فى القرن التاسع عشر والموجة الأولى التى نشطت بوحى من الثورة الفرنسية نتيجة لظهور كتاب " مارى ولستونكرافت" (دفاع عن حقوق المرأة) عام 1792 والتى دعت فيه إلى حق المرأة فى التعليم مساواة بالرجل ، وقد حارب كثير من دعاة حقوق المرأة فى القرن التاسع عشر من أجل هذا الحق ، فنادوا بفتح المدارس والجامعات أمام النساء وبحقهن فى الالتحاق بكليات ومهن كانت مقصورة على الرجال مثل الطب .

أما اول حركة نظامية للنساء إعتمدت على الاضراب المنظم من أجل الحصول على حقوقهن فقد كانت اضراب عاملات مصانع النسيج فى نيويورك 8 مارس 1857 مناديات بضرورة مساواتهن مع الرجال فى ألاجور وتخفيض ساعات العمل اليومى إلى عشر ساعات (4) .

ومن ألانتصارات التى تعزى جزئيا إلى الموجة ألاولى من الحركة النسائية تلك الصيغ القانونية التى عدلت من الوضع القانونى للمتزوجات . فقد كن ملكا خاصا للازواج ثم اصبحن اشخاصا ذات صفة قانونية يمكن أن يسند إليهن حق الرعاية وحق الملكية وحق إقامة دعوى الطلاق . كما كان لهذة الحركة دوراً حاسما أيضا فى إقرار حق التصويت مع بعض التحفظات فى عام 1918 ثم بالمساواة التامة مع الرجل عام 1926 وفى يونيو 1951 قام مكتب العمل الدولى بجنيف بإقرار الاتفاقية الخاصة بالمساواة فى الأجر بين العمال والعاملات فيما يتعلق بالعمل الواحد ذى القيمة الواحدة (5) .

أما الموجة الثانية من الحركة النسائية فقد بدأت إرهاصاتها الأولى بظهور مؤلف بيتى فريدان Petty Friedan سر المرأة 1963 Feminine mystique فقد لعب هذا الكتاب دوراً هاما فى نشر عدم الرضا بين نساء الطبقتين العليا والوسطى فيما يتعلق بوضعهن فى المجتمع ،ففيه تتحدث ربات البيوت والأمهات من هاتين الطبقتين عما يعيش فيه من بؤس

وإحباط رغم ما عرف عنهن من العيش فى ظل حياة سعيدة ، وبذلك قدم هذا الكتاب مدخلات جديدة للحركة النسائية [6].

بناء على ما تقدم ونتيجة لإستمرار جهود المرأة فى مطالبتها بحقوقها قامت الحركة النسائية الحديثة فى امريكا فى اواخر الستينات وهى الحركة التى عرفت بإسم حركة التحرر النسائى والتى يطلق عليها البعض " حركة التمركز حول الانثى " [7] ومن امريكا إنتشرت إلى كثير من انحاء العالم الغربى ووصلت بعض آثارها إلى عالمنا العربى . وقد ساعدت هذة الحركة على إبراز بعض قضايا المرأة المعاصرة والتعبير عنها بقدر من الصراحة والعمق اللذين يميزان كثيراً من الكتابات التى ظهرت منذ ذلك الحين حول المرأة ، فتناولت القضايا المتعلقة بالامور الجنسية لكل من الرجل والمرأة ، وهى قضايا لايزال الكثيرون حتى من المثقفين فى مجتمعاتنا العربية يحذرون الاقتراب منها . وبشكل عام فقد قامت هذة الحركة بمناهضة الأوضاع والمفهومات السائدة عن ضعف المرأة وتخلفها وسلبيتها إذا قورنت بالرجل وتعديل الاسماء وتغيير الأفكار التقليدية المتوارثة عن الفوارق بين الجنسين . وحقيقة الأمر ان مثل هذة الدعاوى مسألة قديمة ، وإن كانت تظهر على فترات متقطعة ومتباعدة وتحت مسميات مختلفة لأسباب مختلفة ايضا فى ظاهرها ، ولكن جوهر هذة الدعاوى هو إزالة الفوارق إلاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الجنسين . فقد أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى أن بعض الافكار المتطرفة حول حرية المرأة قد وجدت مكانها فى النظريات التى ارتبطت بالموجة الأولى من حركة تحرير المرأة قبل ظهور الموجة الثانية فى ستينيات هذا القرن[8] .

ويرى " ابو زيد" ان الحركة لو استمرت فى مسيرتها بنفس القوة التى عليها الآن قد تؤدى إلى قيام شكل آخر من الحضارة تلعب فيه المرأة دورا مختلفا عما عهدتة العصور السابقة ، وتزول كثير من الفوارق بين الجنسين ، وتتعدل فيه العلاقات بين الرجل والمرأة ، وتظهر العائلة بنمط جديد من العلاقات والقيم وأنماط السلوك ، وتتغير العادات والتقاليد المتوارثة او قد يندثر بعضها تماما . وإن كانت كثيرات من النساء أنفسهن حتى فى

المجتمعات الغربية وامريكا يرفضن الذهاب إلى هذا الحد ويرين فى ذلك إهدارا وليس إعلاء لمكانة المرأة وتماسك العائلة (9) .

أما الحركة النسوية الأكاديمية المعاصرة تلك التى شهدت تطوراً هائلاً على المستويين النظرى والمنهجى ، حيث سعت إلى دراسة قضايا المرأة دراسة علمية منهجية فى محاولة لتفسير وضع المرأة المتدنى فى المجتمع " ماهى إلا إمتداد وإحياء للحركات النسائية فى القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من أن كلتا الحركتين قد نادت بالمساواة ولفت أنظار المجتمعات بإمعان النظر فى قضايا المرأة إلا أنهما اختلفتا اختلافا جوهريا فى الأطروحة التى أقمن عليها مطالبهن من اجل المساواة ، ألا وهى طبيعة الاختلافات البيولوجية بين الجنسين ففى حين ترى الاولى ان الاختلافات البيولوجية هى التى جعلت مهمة المرأة الأساسية تنحصر فى العمل المنزلى ورعاية الأطفال ، وهو بدورة المسئول عن الوضع المتدنى للمرأة اما الاتجاه النسوي اليوم فيتخطى الاختلافات البيولوجية ، حيث يرجع الإختلافات بين الذكور والاناث إلى عملية التنشئة الاجتماعية ، فالثقافة من خلال هذة العملية هى التى تضع النساء فى موضع اللامساواة من خلال الأدوار التى ترسمها لهن كأمهات وزوجات وتحرمهن من الأدوار إلتى يقوم بها الرجال ، بعبارة أخرى قد تحول الإهتمام من النظر إلى العلاقة بين الذكور والإناث فى ضوء مفهوم الجنس Sex إلى مفهوم النوع Gender (10) .

كما نلاحظ تطور الإهتمام بدراسة المرأة من جانب المفكرين الغربيين ضمن إسهامتهم فى دراسة المجتمع والثقافة والعلاقات الإجتماعية . وإتخذت الإسهامات الرائدة فى هذا الصدد ثلاثة اتجاهات رئيسية . تتمثل فى الوضعية والوظيفيه ونظريات الصراع التى اهتمت اساساً بالاضطهاد الذى يقيد من حرية المرأة ونظريات التفاعلية ، من الاتجاهات الثلاثة الرئيسية الرائدة ظهرت مداخل معاصرة فى دراسة المرأة تلتزم بالايديولوجية لكل إتجاه إلا انها تضفي أبعادا بالايديولوجية لكل اتجاه الا انها تضفي ابعادا تلتزم بالايديولوجية لكل اتجاه الا انها تضفي ابعادا جديدة في مناقشتها لقضية المرأة . ومن هذة المداخل (11) :

مداخل ادوار النوع Sex roles : ويرجع الفضل الاول إلى تالكوت بارسونز فى ظهور هذة المداخل حين مهد الطريق بمناقشتة لتقسيم العمل على أساس النوع بدلالة لغة الادوار Language of roles . وكما هو معروف فى النظرية الاجتماعية ومقولاتها التقليدية التي تهتم بشكل أساسى بعالم الرجال وتجعل اوضاع النساء تحت مظلة هذا العالم ورعايتة (12).

ويحدد أرلى هوشايلد Arlie Hochschild (1973) أربعة أنواع من البحوث فى مجال سوسيولوجيا ادوار النوع . اذ يهتم الاول بالتباينات وتحليل العواطف والتباينات المعرفيه بين الرجل والمرأة كمجال اهتمام لعلماء النفس . وقد ألمح إلى هذا النوع علماء الإجتماع . ويهتم النوع الثانى بالتوترات المصاحبة للدور role strain ويهتم النوع الثالث بالربط بين النوع والدور Sex–Role فى رؤيتة التحليلية للنساء كجماعة اقلية as a minority group بدلالة التميز discrimination وتهميش المرأة إجتماعياً وإقتصادياً . ويهتم النوع الرابع والأخير بالإختلافات القائمة بين الرجال والنساء بدلالة المصالح العريضة لكل منهما وصراع القوة (13) .

وقد تطورت هذة المداخل خلال النصف الثانى من القرن العشرين لتقدم لنا النظرية السوسيولوجية نموذجين أساسيين هما : نمزذج النوع Sex Model ونموذج الجندرة Gender Model ليندرج تحت كل نوع منها ما يعرف إجمالاً بنماذج التفرقة على أساس النوع Sex– segregated Models وتحمل هذة النماذج فى مضمونها التمييز الواضح لصالح الرجل(14).

ورغم الدراسات العديدة التى اجريت على المرأة العاملة بإستخدام نموذج Sex Model بدلا من Gender Model (مثل دراسات روزابيث كانتر R.kanter

1977، ووالس wallace1976 ، وكوزر وروكروف corser and rokoff1982) فإن النتائج أشارت إلى عدم ملاءمة هذا النموذج نظراً لأنه يستخدم معيار سمات الذكورة فى تعريف السلوك الإنسانى العادى فى مجال العمل إضافة إلى تجاهل دراسة نوعية العلاقة بين العمل المأجور وغير المأجور في دراسة المشاركة للمرأة وتجاهل دراسة تأثير هذه العلاقة على إستجابة وخبرات المشتغلين تبعا للنوع سواء على المستوى الشخصى او الاقتصادى ، كما تتجاهل هذه النماذج تاثير خصائص العمل على اشتغال المرأة من حيث عدد ساعات العمل ، والرشادة التنظيمية ومستوى المهارات ونوعيتها . وكيف أن هذه الخصائص تؤثر على إستجابة المرأة للعمل مدفوع الاجر فى سوق العمل.وإذا ما تتبعنا الجذور التاريخية لفجوة النوع فى العمل نجد ما يلى [16] :.

_ ان النساء إجمالا أكثر فقرا من حيث حجمهن مقارنا بالذكور ، نتيجة إستئثار الذكور فى سياق تقسيم العمل الاجتماعى تاريخيا على أساس النوع ، بالأعمال الأكثر تأثيراً فى البنيات الاجتماعية ، والتى إرتبطت بالاعمال إلانتاجية على نحو مباشر ، وبالحرب والإدارة والحكم .

وهى أعمال أتاحت للذكر أن يؤثر فى مواقع وقرارات القوة الاقتصادية والسياسية ، لإعادة إنتاج شروط هيمنتة على المرأة وتجديد فرص تلك الهيمنه وتوسيعها مع تطور المجتمعات الانسانية .

ويعد هذا احد أهم العوامل التاريخية التى أفضت إلى إنقسامات فى أسواق العمل لغير صالح الاناث ، وإلى عدم مساواتها فى شروط العمل وعوائده مع الرجل ، حتى وإن قامت بالمهام نفسها ، كما هو الحال فى القطاع الخاص وفى بعض الأعمال الزراعية وفى القطاع غير الرسمى او غير المهيكل .

_ ان الانقلاب التاريخى ، فى مجمل الفرص الاقتصادية والاجتماعية ، لغير صالح المرأة ، ارتبط بالتحول من نظام الأسرة الأمومى إلى النظام الأبوى ، ولأسباب لاتخلو من تحيزات بيولوجية تفاعلت مع القبلية والزواج الداخلى ورابطة الدم فأنتجت سياقاً إجتماعياً وثقافياً أثر فى أدوار المرأة ومكانتها الإجتماعية ، وجعلها قاصرة على الإنجاب ورعاية الاطفال والمهام المنزلية ، ورافقته مجموعة من الأساطير وعناصر الثقافة الشعبية ، التى وسعت مع التطور الاجتماعى الاقتصادى من الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الذكور

والإناث ، وهى فجوة انتجت فى سياق التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لأليات الافقار ، فرصاً لصالح الذكور أكثر من إلاناث ، حيث كانت فرص تعليم ومشاركة الرجل فى الكثير من المهام الاقتصادية والسياسية أكبر وأوفى من فرص المرأة

أتاح تاريخ تطور قوى الانتاج - أدوات العمل والخبرات المختلفة - فرصا تاريخية ومعاصرة لعمل الذكر ، وإطراد دخله من عمله أكثر مما أتاح للمرأة . وهو تاريخ لا تزال رواسبة تحفل بمشتقات معاصرة فى إتجاة التمييز بين الرجل والمرأة ، حتى فى حالة فقرهما . لقد اعتمد الإنتاج تاريخيا وزاد إعتماده مع التطور فى المجتمعات الانقسامية على أساس التملك والعمل على القوى العضلية أولا التى افضت لظروف لا فضل فيها لرجل او إمراة إلى إستئثار الرجل بأعمال أكثر أهمية وعائدا من المرأة فاتاحت له فرص تراكم الخبرة والمعرفة وتطويرها ، وهو ما يفسر تفاعلا مع عوامل ثقافيه اخرى التفاوت بين الذكور والاناث فى التعليم والمعرفة والخبرة . ولهذا عندما أفضت العولمة إلى نتائج تقنية غير مسبوقة ، كانت إستجابة الذكر لها والتكيف مع متطلباتها أكثر من المرأة ، فأنتج هذا فرصاً لإستبعاد المرأة وتهميشها من تنظيمات العمل وأسواقة ، فكان نصيبها من البطالة والتهميش الاقتصادى بصفة عامة أكبر وأعمق من نصيب الرجل . ويدلل على هذا أن اكثر من ثلثى الفقراء على مستوى العالم من الاناث حوإلى 900 مليون ، مع انهن يقمن بأدوار ومهام إنتاجية على مستوى الوحدة المعيشية وخارجها .

أن معاناة المرأة من البطالة ومن الفقر والتهميش الاجتماعى ، اكثر من معاناة الرجل نتيجة لتراكمات تاريخية إقتصادية وسياسية وثقافيه ، جعلت البدائل المتاحة لتكيف الرجل مع الفقر ، وتجاوز بعض الذكور له ، أكثر إتساعا وإحتمالا من بدائل المرأة وفرصها ، وتزداد وطأة تلك المعاناة على المرأة فى المجتمعات الاقل نموا وتطورا ، إنتاجيا وثقافياً وتشريعياً حيث تكبل تصرفات وإختبارات المرأة بالكثير من المحرمات والممنوعات بربط حدها الادنى بمجرد العمل خارج دار الاسرة والسماح لها بالهجرة بمفردها ، وربط حدها الاقصى ، بحرمانها من اعمال محددة بدعوى انها اقل جدارة وقدرة من الرجل للعمل بها او الحفاظ على نفسها ، والحفاظ على قيم المجتمع وموروثاتة التاريخية .

ومع أن الافكار والمقولات السابقة ، ركز كل منها على بعد اخر من أبعاد تهميش المرأة أكثر من الرجل ، فهى جميعا تتكامل وتتشابك ، واكد هذا كثير من التحليلات التاريخية والامبريقية المعاصرة .

ب – الاتجاهات النسوية

توجد ثلاثة اتجاهات نسوية أساسية تترتب تاريخيا على النحو التإلى :-

إلاتجاة النسوى الفردى او الليبرإلى Individualist Feminism والإتجاة الإشتراكى أو الماركسى Socialist Feminism والإتجاه الراديكالي المعاصر Radical Feminism ويهتم الإتجاة الأول والثانى بقضايا مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كانعكاس لمطالب الموجة الأولى من الحركات النسائية فى القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين وحركة تحرير المرأة أما الاتجاة الثالث فيركز على قضايا متطرفة حول المساواة كنتاج للموجات الحديثة من الحركات النسائية وخاصة فى الستينيات والسبعينيات والتى يطلق عليها البعض حركة التمركز حول الانثى (17) . وفيما يلى نتناول هذة المدارس الثلاثة بشى من التفصيل :

1 - النسوية الفردية او الليبرالية Liberal Feminism :

يمكن القول بأن التسويات الليبرالية يسعين لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد فى توظيف إمكانياتة وطاقاتة . وتدلنا القراءة المتانية للإتجاة النسوي الفردى او الليبرإلى ، وتكتشف عن أن هذا الاتجاة يعد اقدم الاتجاهات النسوية تاريخيا ، وقد تضمن مساحة لمناقشة مفهوم حرية المرأة سواء فى إرتباطها بالاسرة او فى تحررها من الاسرة تماما .

وتمتد جذور المبادئ الليبرالية إلى الثورة الفلسفيه فى القرن الثامن عشر ، والتى عرفت بحركة التنوير . وعلى الرغم من أن العلاقة بين الفلسفة الليبرالية وعدم مساواة المرأة بالرجل قد بدات عام 1792م ، إلا أن الاطروحة الجديرة بالاعتيار أن الحركة النسائية الليبرالية ظهرت من خلال تعاون ستيوارت مل وهربرت تايلور ، لذلك أصبحت المبادئ الليبرالية سلاحا هاما فى المطالبة بحق الإناث فى الانتخاب وعندما تم إحياء هذة الحركة فى ستينيات القرن العشرين استخدم نفس المبادئ لتاكيد عدم مساواة المرأة فى المجتمعات التى تفترض وجود الحرية والديمقراطية ويدرك أصحاب الاتجاة الفردى حرية الفرد ومكانتة

بإعتبارها مستقله عن علاقته بالآخرين في المجتمع ، كما ينظرون إلى استقلالية الفرد بإعتبارها شيئا فطريا ، وأن النظام الاجتماعى المثإلى هو النظام الذى تتحقق من خلالة تلك القيمة عن طريق عاملين هما : -

اولا : احكام المساواة فى الحقوق المدنية والالتزام بهذة الحقوق بصورة تمنح ألافراد قدرا من الحرية يستطيعون من خلالة إتخاذ القرارت الخاصة بحياتهم .

ثانيا : توفير مجموعة من الضوابط او القواعد السياسية التى تمكن ألافراد من حماية هذة الحقوق المدنية وتأكيدها(18).

وقد تمثل الإتجاة النسوى الفردى فى المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية فى إطار مجتمع ينهض بناؤة على منح الذكور مزيدا من الحرية والديمقراطية . ولقد حقق هذا الإتجاة تقدما ملموسا خلال القرن التاسع عشر فى هذا النطاق ، وخاصة فى المسائل المتعلقة بحق التعليم وقوانين الطلاق وحق رعاية الاطفال فى العديد من مجتمعات أوروبا وأمريكا .

وتتصل الفكرة الرئيسية فى النسوية الليبرالية بعملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها كالأسرة . والنظام التعليمى ووسائل الإعلام ،فمن خلال التنشئة الاجتماعية يؤدى ألأفراد نمطاً معيناً من السلوك والأدوار دون وعى ، بحيث يصبح هذا السلوك مكملا لهويتهم ، إذ يتعلم الذكور التنافس ، والنظرة المادية إلى العالم ، والبعد عن العاطفة ، أما الإناث فيتعلمن الخضوع والطاعة والتعبير عن مشاعرهن ، وبهذا تصبح الادوار النوعية Ses Roles أساس نظام المكانة الذى يضع النساء فى وضع متدن . وعلى الرغم من أن الادوار النوعية هذة متأصلة فى الثقافة إلا ان النسويين الليبراليين يرون إمكانية تغييرها جمعياً مادامت هى من وضع البشر وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعى يتلقاة الذكور والاناث منذ طفولتهم ، وايضا من خلال تحدى الادوار النمطية التى من شانها إستمرار التحيز ضد المرأة .

ويعد الفرق الهام بين الحركة النسائية الليبرالية وباقى الحركات فى أن الليبراليين يؤمنون باصلاحات تقدمية يمكن أن تؤدى إلى مساواة حقيقية وجوهرية للمرأة دون الحاجة إلى تغيرات ثورية فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافيه وعلى الرغم من تطور الفكر النسوى إلا ان الصوت الليبرالى ظل موجودا دائما .

وعلى الرغم من ذلك انتقدت النسوية الليبرالية بشدة من جانب من يعتقدون أنها لا ترتكز إلا على الجوانب السطحية للتحيز للرجل وأنها لاتفعل شيئا لتفكيك التراكيب الايديولوجية العميقة التي تخضع النساء للرجال ، كما أنها هوجمت بسبب تحيزها لنساء الطبقة الوسطى البيضاء وتجاهلها الاحتياجات الخاصة ، إلا أن الليبرالية يرجع لها الفضل فى إصلاح نظم الرعاية الاجتماعية والتعليم والخدمات الصحية التى استفادت منها ملايين النساء فى حياتهن (19) .

2 - النسوة الاشتراكية :- Socialist Feminisim

ان الأطر الجدلية الماركسية والفرضية الأساسية التى تقوم عليها متمثلة فى تقسيم المجتمع إلى طبقات برجوازية وبلوريتاريا تعتبر الجوهر الذى تنطلق منة مناقشات عدم المساواة . وان النساء بقدراتهن الكاملة ينتمين للطبقة المحكومة او العاملة بحكم المولد والزواج والمؤثرات الشخصية . وانطلقت المداخل النسوية من الافكار الرائدة عند كارل ماركس ، وانجلر Engels حول مؤثرات السلطة الابوية والابنية المعاصرة والتى تذهب إلى أن السلطة الابوية قد نشأت اجتماعيا مع تطور نظام الملكية الخاصة ، لذلك ترى أن قهر المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا وكفاحها من أجل الاشتراكيه التى تحرر كافة الطبقات والفئات التى تعانى من القهر والإضطهاد(20) .

وتتمثل الفكرة الاساسية فى النسوية الإشتراكية فى الإفتراض بأن " الزواج البرجوازى يُعاد انتاجة فى شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازى الأكبر فالزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة او حتى العبيد بينما تمثل السلطة الأبوية فى هذة الطبقة دور أصحاب الأعمال أو الملاك ومن ثم يشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للمرأة وان صراعهم يعد إنعكاسا لصراع أكبر حيث تستغل النساء فى سياق الرأسمالية ، وبهذا المعنى فإن الرجال هم هيئات النظام الاستغلالى وهم بدورهم مضطهدون ، فالمساواة بالرجال التى يطالب بها الليبراليون ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية حيث أنها تعنى مساواة مع جماعة مضطهدة بالفعل فى إطار نظام اجتماعى فاسد (21) .

هذا ويقوم التحليل النسوى الاشتراكى على تحليل الموضوعات الثلاثة الاتية :-

1 - العمل الماجور 2- الاسرة 3- الايديولوجيا

أ - العمل الماجور :-

مادام التحليل الماركسى لاشكال الإضطهاد الموجود فى المجتمع يرى انها تكمن فى الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية ، فإن المرأة كأى جماعة مضطهدة تقوم بقدر من العمل فى مقابل أجر منخفض ، هذا بالإضافة إلى النظر إلى عمل المرأة على انه عمل ثانوى بالنسبة للأسرة ، لذلك فمن السهل دخول النساء إلى سوق العمل او استبعادهن حسب الظروف الاقتصادية[22] .

ب - الاسرة :- The Family

ان النقد الموجة للأسره التقليدية لة تاريخ طويل فى الفكر الاشتراكى ، فلقد دعا كل من ماركس وانجلز إلى الغاء الاسرة ، الإ أن كل الاشتراكيين لم يتبعوا هذا الخط الثورى فان المحدثين منهم رأوا أنه على الاقل لابد من تحول كبير فى نظام الاسرة ، وفى إطار الاهتمام بالاسرة يناقش النسويون الراديكاليون موضوع العمل المنزلى وإذا ماكان يدخل فى اقتصاديات السوق أم لا ، حيث يعتبرون ان الطهى وأعمال النظافة ورعاية الاطفال لاتعد سلعا يمكن أن تباع او تتبادل . علاوة على ذلك يؤكد هذا الاتجاة الضغوط الجنسية والشخصية التى تنتجها الأنماط المحددة لحياة الاسرة او التبعية التى تلحق بالمرأة خلال بنائها الاقتصادى [23].

ج- الايديولوجيا :- Ideology

تشير الايديولوجيا هنا إلى الطرق التى من خلالها تستخدم الافكار الخاصة بالجماعات التى تستأثر القوة للتحكم والتأثير فى الجماعات الأقل قوة ، ويتحمس الماركسيون لتطوير نظرية الأيديولوجيا لكى تفسر الاضطهاد الذى تتعرض لة المرأة ، حيث ان الاستغلال الاقتصادى فى العمل والاسرة لايتراءى لهم كلية لكي يفسر لهم الاضطهاد الطويل للمرأة.

ولقد بدات جولييت ميتشيل – فى بريطانيا – الخطوات الاولى نحو صياغة نظرية الايديولوجيا فى بداية عام 1966 ، وكان تحليلها يهدف إلى توضيح كيف أصبحت المرأة حبيسة فى مكانتها الاجتماعية المتدنية ، كما كشفت عن التفاعل المعقد للضغوط الموضوعية والذاتية التى تسببها الأسرة . ويمثل العمل المنزلى ، والرضاعة ، والجنس ، وتنسئة الاطفال ، اكثر معوقات عملية المساواة ، فهى تخلق حالة نفسية تجعل عملية اللامساواة التى تلتصق بالمرأة تبدو وكأنها امر طبيعى وعلى الرغم من أن ايديولوجية ربة البيت والام هى الهدف الوحيد لمثل هذا التحليل ، الا انهم تعاملوا مع الثقافة التى تشير إلى الاناث كموضوعات جنسية من خلال الأدوات الكلية الرمزية للانوثة من الملابس والاحذية وتسريحات الشعر والمكياج [24] .

3 - النسوية الراديكالية : Redical Feminism

يتضمن هذا الاتجاة احدث قضايا الإتجاة النسوى المعاصر ، ويميل أصحابه إلى الفكر الاشتراكى ،وان كان من الممكن النظر الى اعمالهم باعتبارها تطور لشكل جديد من الفكر الاشتراكي ، ويطالب اصحاب هذا الاتجاة الراديكإلى للمرأة ليس فقط بمكانة مساوية للرجل ، بل ينظرون لها باعتبارها تمثل احد الاولويات او العناصر السامية . ومن ثم فهم يطالبون باذعان الرجل للمرأة ، بل اكثر من ذلك يطالبون باستبعاد الرجال جميعا من عالم النساء [25].

ويمكننا أن نميز بين خطين فكريين فى إطار النسوية الراديكالية[26] :

الاول : يرى ان دور المرأة التابع والضعيف ينتج عن السلطة الابوية Patriarchy ومن خلال التقسيم الاول للعمل الذى يخصص المرأة بالأعمال المنزلية ورعاية الاطفال وأن المرأة سوف تستمر فى القيام بهذا الدور مادامت مستمرة فى انجاب الاطفال ومن ثم يؤكد النسويون الراديكاليون أن المرأة يمكن ان تتمتع بالمساواة مع الرجل ، اما من خلال الثورة التكنولوجيا التى تفصل ولادة الاطفال عن جسم النساء من خلال الارحام الصناعية او من خلال تجنب الاتصال الجنسى بالرجال .

الثاني : و وفيه حظيت بقبول واسع النطاق عند كل من الاشتراكيين والليبراليين ، حيث يرى ان التكوين البيولوجى للمرأة ليس عيبا فى حد ذاتة ، وانما بقدر ما تضيفة الثقافة والمجتمع علية . فالثقافة الابوية تصف كل ما هو انثوى بانة متدن فى مقابل كل ما هو ذكرى ، فعملية التلقيح تفوق عملية الحمل ، كما ان العضو الذكرى يتفوق ايضا عنه في المرأة . ومن ثم فان دور الام الذى تصطبغ بة المرأة – ثقافيا – يجعلها مخلوقا متدنيا . وقد اتخذ هذا الاتجاة من مقولة سيمون دى بفوار " ان المرأة لا تولد امراة بل تصبح امرأة انطلاقا لة . وتناقش النسوية الراديكالية اربعة موضوعات اساسية وهى السلطة الابوية patriarchy ، الاسرة Family ، الحياة الجنسية Sexuality ، تاريخ المرأة Women History .

ثانياً: أوضاع المرأة في المجتمع المصرى :

تولى الدول والمجتمعات النامية اهتماماً متزايداً بالمرأة بهدف تفعيل دورها والارتقاء بمستوى مساهمتها فى كافة المجالات التنموية، ليس فقط لكونها العنصر الأكثر اهمية فى الانجاب وتربية النشئ وإدارة شئون الأسرة والمنزل، وانما أيضاً لكونها تمثل نصف رصيد الموارد البشرية للمجتمع الذى لا يجب التفريط في توظيف الكامل والكفء فى مختلف مجالات العمل والنشاط دعما للتنمية وتعزيزاً لمسيرتها وارتقاء بمعدلات أدائها , وقد ساوى الدستور الحالى بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات بما فى ذلك حقوقها السياسية، كما تطورت العديد من التشريعات من أجل دعم مكانة المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بهدف تعزيز أسهامها الإيجابى فى عملية التنمية، غير أن الأمر فى هذا الشأن لم يبلغ بعد مداه المأمول ولا تزال مستويات العديد من المؤشرات التنموية المتعلقة بالإناث دون نظيرتها الخاصة بالذكور، مع قدر غير قليل من التفاوت فى ذلك فيما بين مناطق مصر ومحافظاتها المختلفة تأثراً بالموروث المتراكم فى كل منطقة أو محافظة من القيم والعادات والتقاليد والأعراف فضلاً عن التأثر بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئة العامة لكل منطقة أو محافظة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت لرفع مستوى التنمية البشرية والاتجاه العام المتصاعد الذى تحقق فى مؤشر التنمية البشرية على مدى العشرين عاماً الماضية، مازالت

هناك فجوات ليس فقط ما تحقق فى المحافظات، ولكن أيضاً بين المناطق الريفية والحضرية فى مصر، وعلاوة على ذلك مازالت فجوة النوع الاجتماعى واضحة فى المؤشرات.

وفيما يلى عرض لأوضاع المرأة فى المجتمع المصرى من خلال النقاط التالية:

1) الوضع الصحى للمرأة فى المجتمع المصرى.
2) الوضع التعليمى للمرأة فى المجمع المصرى.
3) الحالة العملية للمرأة فى المجتمع المصرى.

1) الوضع الصحى للمرأة فى المجتمع المصرى:

تعتبر الرعاية الصحية الفائقة للرجال والنساء على حد سواء من أهم المحددات الرئيسية لحدوث التنمية البشرية فى أى مجتمع، وبما أن المرأة هى جزء من المجتمع وتمثل نصفه الأخر، فإن انخفاض مستوى الرعاية الصحية للمرأة قد يؤدي إلى مخاطر متعددة منها ارتفاع معدل وفيات الأمومة ومعدل وفيات الرضع,,,,,,, الخ.

ومازالت النساء تعانى من عدم قدرتها على الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية خاصة فى الريف، وقد يرجع ذلك إلى نقص الوعى علاوة على الأمية المرتفعة بين النساء فى الريف وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة.

ويتم التعرف على الوضع الصحى للمرأة من خلال ثلاثة متغيرات فرعية تشكل الوضع والوعى الصحى وهى " العمر المتوقع عند الميلاد – معدل وفيات الأمومة لكل 100 ألف مولود حى – الوعى الصحى (العمر عند الزواج الأول) وفيما يلى عرض لتلك المتغيرات:

أ) العمر المتوقع عند الميلاد :

يعكس متوسط العمر المتوقع عند الميلاد محصلة ما تتمتع به المرأة من خدمات صحية ورعاية ثقافية وغذائية والتى ترتبط بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمى الذى حصلت عليه والمستوى الاقتصادى الذى تنعم به وكذا أهمية وطبيعة الدور الاجتماعى والاقتصادى الذى تمارسه.

وبدراسة تطور العمر المتوقع عند الميلاد للإناث خلال الفترة من عام 1994 – 2010 تشير بيانات الجدول رقم (1) والأشكال البيانية من (1-6) إلى تحسن الوضع

الصحى للإناث الذى انعكس أثره فى اتجاه العمر المتوقع عند الميلاد للازدياد وبمرور الزمن حيث ارتفع المعدل الإجمالى لتوقع العمر فى مصر من 64 سنة عام 1994 إلى 73,6 سنة عام 2008 ، كما ارتفع هذا المعدل بالنسبة للمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى إلى 75,7 سنة ، 75,4 سنة لكل منها على الترتيب مقابل 65 سنة عام 1994، وبلغ العمر المتوقع عند الميلاد بمحافظات الحدود 73,8 سنة عام 2008 مقابل 64 سنة عام 1994 ، وقد حققت محافظات الوجه القبلى أعلى مقدار للزيادة حيث بلغ العمر المتوقع عند الميلاد بها 72,8 سنة عام 2008 مقابل 62 سنة عام 1994 أى بفارق 10,8 سنة مقارنة بكل من المحافظات الحضرية 10,7 سنة ومحافظات الوجه البحرى 10,4 سنة ومحافظات الحدود 9,8 سنة ، وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن مستوى التنمية البشرية فى محافظات الوجه القبلى مازال أقل من الأقاليم الاخرى، إلا أن الجهود التنموية الكبيرة التى بذلت انعكست على مقدار الزيادة التى تحققت فى الوجه القبلى وهذا ما يبدو واضحاً بالنسبة لمحافظة المنيا حيث بلغ العمر المتوقع عند الميلاد بها 73,1 سنة عام 2010 مقابل 60.8 عن عام 1994 بمقدار زيادة 12.3 سنه ، عن عام 1994 ، وهو ما يمكن اعتباره دليلاً على تحسن الأوضاع الصحية، وتفاوت قيمة هذا المؤشر فى محافظة المنيا بين المراكز والقرى فعلى مستوى المراكز تتفاوت قيمة العمر المتوقع عند الميلاد بين 68,2 سنة عام 2003 كحد أقصى فى مركز ملوى و 67,1 سنة بمركز بنى مزار كحد أدنى وعلى مستوى القرى فقد احتلت قرية منشاة بدينى بمركز سمالوط المرتبة الأولى بقيمة تبلغ 69,1 سنة متخطية فى ذلك قيمة المؤشر بكل من المركز والمحافظة، فى حين احتلت قريتا اطسا والجلاء بنفس المركز المرتبة الاخيرة بقيمة تبلغ 66,3 سنة ، وأما على مستوى المدن فقد

تراوح العمر المتوقع فيما بين 66,5 سنة و 67,7 سنة فى كل من مدينة مطاى ومدينة سمالوط على الترقيب عام 2003م.

جدول رقم (1) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد بالسنه

سنوات التقرير	العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات					
	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	65	65	62	64	64	60,8
1995	67,2	66,6	63,9	67,1	65,6	62
1996	67,4	67,7	65,4	66,9	67,2	63
1997	68,15	68,35	66,05	66,9	67,6	64,55
1998	68,9	69	66,7	66,9	68	66,1
2000	69	69,1	66,8	67	68,1	66,2
2003	69	69,6	67,2	68,2	68,1	66
2004	73,3	73,9	71,3	72,3	72,1	70,1

68,8	70,6	70,7	69,8	71,1	71,6	2005
71,6	73,6	73,8	72,8	75,4	74,8	2008
73,1					75,7	2010
3,65	2,56	2,69	2,91	2,89	3,12	الانحراف المعياري
67,14	68,98	68,86	67,77	70,08	70,5	المتوسط
5,44	3,71	3,91	4,29	4,12	4,43	معامل التشتت

المصدر : جمعت وحسبت من : برنامج الامم المتحدة الانمائي وزارة التخطيط مصر تقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-2010 .

شكل رقم (١) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد
بالمحافظات الحضرية

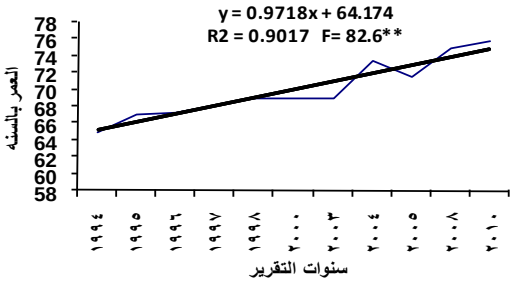

شكل رقم (٢) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد
بمحافظات الوجه البحري

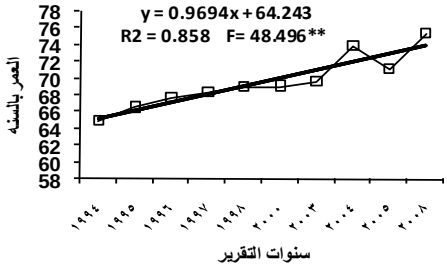

شكل رقم (٣) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد
بمحافظات الوجه القبلي

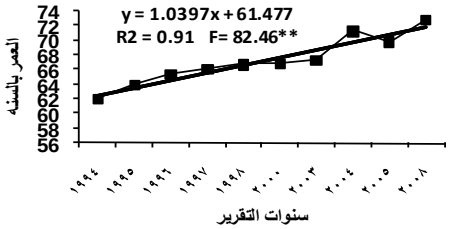

شكل رقم (٤) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد
بمحافظات الحدود

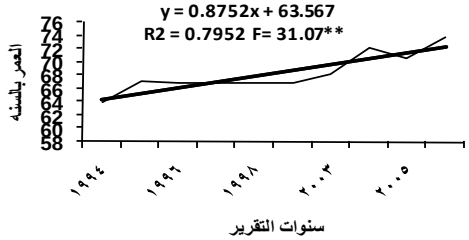

شكل رقم (٥) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد بمصر

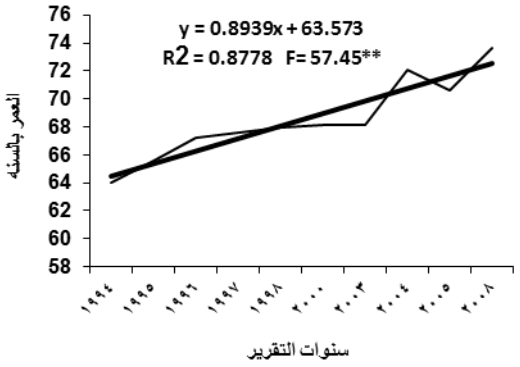

شكل رقم (٦) تطور عمر المرأة المتوقع عند الميلاد بمحافظة المنيا

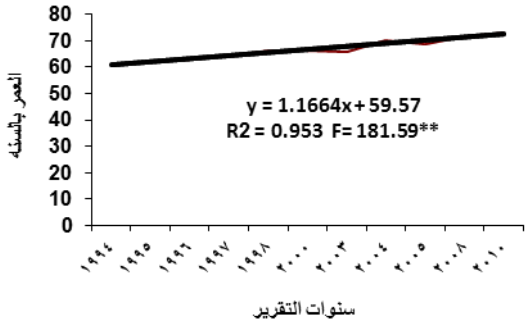

ب) معدل وفيات الأمومة لكل 100 ألف مولود حى :

يعتمد هذا المؤشر إلى حد كبير على مستوى الخدمات الصحية المقدمة من ناحية، وكذلك على المستوى الاقتصادى والثقافى والتعليمى المتاح للمرأة من ناحية أخرى، كما يتأثر هذا المؤشر بصفة خاصة بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة أثناء مراحل الحمل والولادة.

وبدراسة تطوير معدل وفيات الأمومة لكل 100 ألف مولود حى أوضحت بيانات الجدول رقم (2) والأشكال البيانية من (7-11) أنها أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى آخر وإنها أخذت اتجاها عاماً متناقصاً بمرور الزمن مما يشير إلى تحسن الوضع الصحى للمرأة حيث بلغ معدل وفيات الامومة بمصر 55 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حى عام 2010 محققاً بذلك انخفاضاً متميزاً عند مقارنته بنظيره عام 2000 والذى بلغ 90,5 حالة وفاة و 184 حالة وفاة عام 1994 وبلغ معدل النقص أعلى مستوى له بمحافظات الوجه القبلى مقارنة بباقى المجموعات محل الدراسة حيث بلغ ذلك المعدل 54,5 حالة وفاة عام 2008 مقابل 240 حالة وفاة عام 1994 ، يليها المحافظات الحضرية حيث بلغ معدل وفيات الأمومة بها 63,4 حالة وفاة عام 2008 مقابل 174 حالة وفاة عام 1994 ، ثم محافظات الوجه البحرى حيث بلغ ذلك المعدل 46,9 حالة وفاة عام 2008 مقابل 148 حالة وفاة عام 1994 ، كما بلغ معدل وفيات الامومة بمحافظة المنيا 64 حالة وفاة عام 2010 مقابل 159 حالة وفاة عام 1994م.

ج) متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول :

بدراسة تطور متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول خلال الفترة من عام 1994-2010 تشير بيانات الجدول رقم (3) والأشكال البيانية من (12-17) أن متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة 1994-2005م إلا أنه اخذ اتجاهاً

عكسياً فى الفترة ما بين عامى 2005-2010 حيث بلغ الحد الأدنى لمتوسط عمر المرأة عند الزواج الأول بمصر عام 1994 (22سنة) فى حين بلغ الحد الأقصى لهذا المتوسط (26,1) سنة عام 2005م وعاد هذا المتوسط إلى الانخفاض مرة أخرى فى الفترة ما بين عامى 2005 – 2010 ليصل إلى (20,6 سنة) كما بلغ الحد الأدنى لمتوسط عمر المرأة عند الزواج الأول بكل من

جدول رقم (2) تطور معدل وفيات الامومه لكل 100000 مولود حي .

	معدل وفيات الامومه لكل 100000 مولود حي					
سنوات التقرير	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	174	148	240	0	184	159
1995	233	132	217	0	174	151
1996	233	132	217	0	174	151
1997	177,5	111,5	154,5	0	135	151
1998	122	91	92	0	96	151
2000	121,2	68,6	112,8	0	90,5	78,5
2003	88,9	41,8	61,8	50,3	60,7	45,8
2004	100,9	47,4	70,1	57,1	68,9	89,1
2005	74	66	73	46	68	85
2008	63,4	46,9	54,5	59,3	52,9	68,6
2010					55	64
الانحراف المعياري	64,71	36,11	64,36	28,27	47,1	42,5

6	4					
103,5	97,5	23,63	116,96	81,91	134,9	المتوسط
41,12	48,35	119,6	55,03	44,08	47,98	معامل التشتت

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-2010.

شكل رقم (7) تطور معدل وفيات الامومة لكل 100000 مولود حي بالمحافظات الحضرية

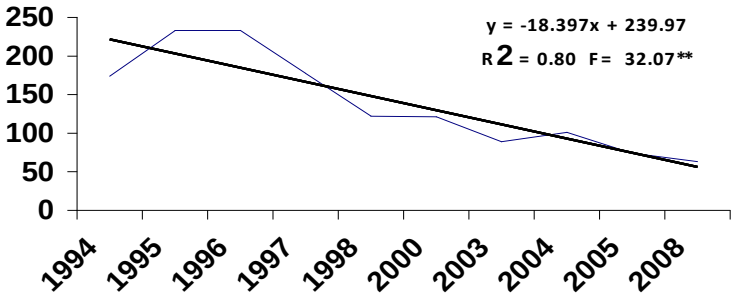

شكل رقم (٨) تطور معدل وفيات الامومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بمحافظات الوجه البحري

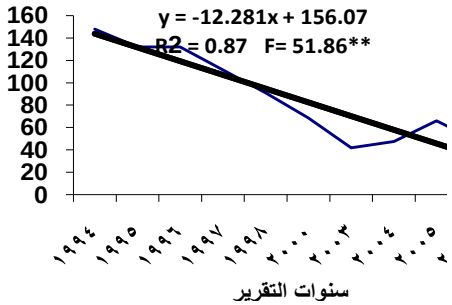

شكل رقم (٩) تطور معدل وفيات الامومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بمحافظات الوجه القبلي

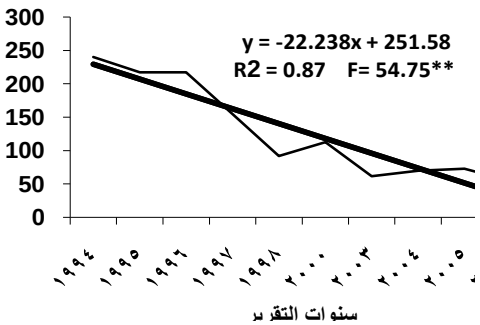

شكل رقم (١٠) تطور معدل وفيات الامومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بمصر

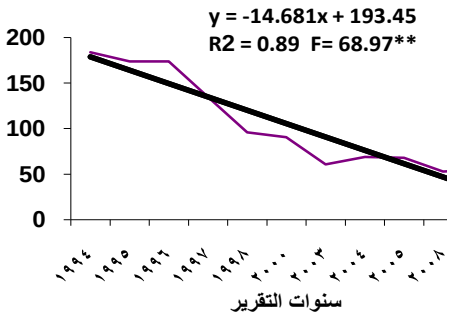

شكل رقم (١١) تطور معدل وفيات الامومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بمحافظة المنيا

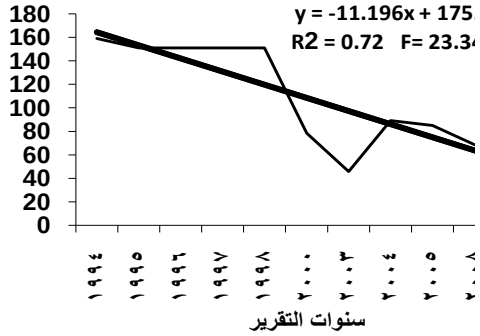

المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى (23,8 سنة) و (21,7سنة) فى حين بلغ حدهما الأقصى (28,2سنة) و (25,2سنة) لكل منهما على الترتيب، وأيضاً عاد هذا المتوسط إلى الانخفاض ما بين عامى 2005-2010 بتلك المحافظات ليصل إلى (22,6سنة) بالنسبة للمحافظات الحضرية و (20,5سنة) بالنسبة لمحافظات الوجه البحرى ، أما بالنسبة لمحافظات الوجه القبلى ومحافظات الحدود فنجد أيضاً أن متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً ما بين حد أدنى بلغ 20,9 سنة و 24,9 سنة عام 1994 وحد أقصى بلغ 24,4 سنة و 28,2 سنة عام 2005 ثم تراجع هذا المتوسط عام 2010 ليصل إلى 19,4 سنة و 20,6 سنة لكل منهما على الترتيب، كما تشير بيانات الجدول إلى أن متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول بمحافظة المنيا بلغ 20,8 سنة عام 1994 فى حين بلغ الحد الأقصى 23,5 سنة عام 2005م.

وإجمالاً فإن دراسة الوضع الصحى للمرأة بمؤشراته الثلاثة تؤكد تحسن ذلك الوضع والذى انعكس أثره فى اتجاه العمر المتوقع للازدياد وانخفاض معدل وفيات الأمومة وزيادة الوعى الصحى واتجاه متوسط العمر عند الزواج الاول نحو الارتفاع, ويمكن استعراض بعض الملامح الأساسية للصحة من خلال تقارير التنمية البشرية حيث نجد تحسنا فى بعض المجالات وإخفاقاً فى البعض الاخر وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما يلى :

1) يعد مؤشر توقع الحياة عند الميلاد هو المؤشر الوحيد لصالح وضع الإناث بالمقارنة بالذكور وبصدق هذا فى جميع الدول، كما أن هذا المؤشر يزيد عن 100 فى كل تقارير التنمية البشرية.
2) انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع حيث انخفض من 108 حالة وفاة إلى 18 حالة وفاة لكل الف مولود حى خلال الفترة من عام 1961 إلى 2008م.

3) انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث انخفض من 204 حالة وفاة إلى 22,8 حالة وفاة لكل ألف مولود حى خلال الفترة (1961-2008) وقد يرجع ذلك إلى تزايد نسبة الأطفال المحصنون والتى بلغت نسبتهم نحو 91,7 عام 2008.

4) ترجع نسبة الزيادة السريعة فى مؤشر توقع الحياة إلى تزايد نسبة الأسر التى تتوافر لديها شبكات المياه من 91,3% عام 2004 إلى 99,8 % فى المناطق الحضرية عام 2008 ومن 82,1 % إلى 96,7 % فى المناطق الريفية عام 2008م.

5) ارتفاع نسبة الاهتمام بحالات الولادة تحت إشراف صحى حيث بلغت 71,7% عام 2008 مقارنة بالأعوام السابقة مما يشير إلى ارتفاع الوعى الصحى.

6) أنه ما زالت هناك الكثير من الجهود التى يجب أن تبذل لتحسين الحالة الصحية خاصة فيما يتعلق بعدد الأطباء وهيئة التمريض حيث لوحظ انخفاض مؤشر عدد الأطباء لكل 10000 نسمة حيث بلغ 6,9 طبيب عام 2008 مقابل 6,5 طبيب عام 2005 كما يبلغ عدد الممرضات 14,3 ممرضة لكل عشرة آلاف نسمة.

جدول رقم (3) تطور متوسط عمر المرأة عند الزواج الاول في جمهورية مصر العربية

سنوات التقرير	متوسط عمر المرأة عند الزواج الاول بالسنوات					
	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	23,8	21,7	20,9	24,9	22	20,8
1995	24,4	21,8	21,2	24,5	22,2	21,1
1996	26	24,5	24,8	24,9	24,9	24,6
1997	25,65	23,55	23,35	25,2	23,85	22,85
1998	25,3	22,6	21,9	25,5	22,8	21,1

2000	25,8	23,1	22,4	26	23,3	21,6
2003	26,1	23,3	22,5	26,1	24,1	21,7
2004	28,3	25,2	24,4	28,3	26,1	23,5
2005	28,2	25,2	24,4	28,2	26,1	23,5
2008	22,7	20,6	19	21	20,4	
2010	22,6	20,5	19,4	20,6	20,6	
الانحراف المعياري	1,92	1,69	2,2	2,56	2	1,3
المتوسط	25,5	23,03	22,33	25,03	23,43	22,49
معامل التشتت	7,53	7,34	9,85	10,23	8,54	5,78

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-2010

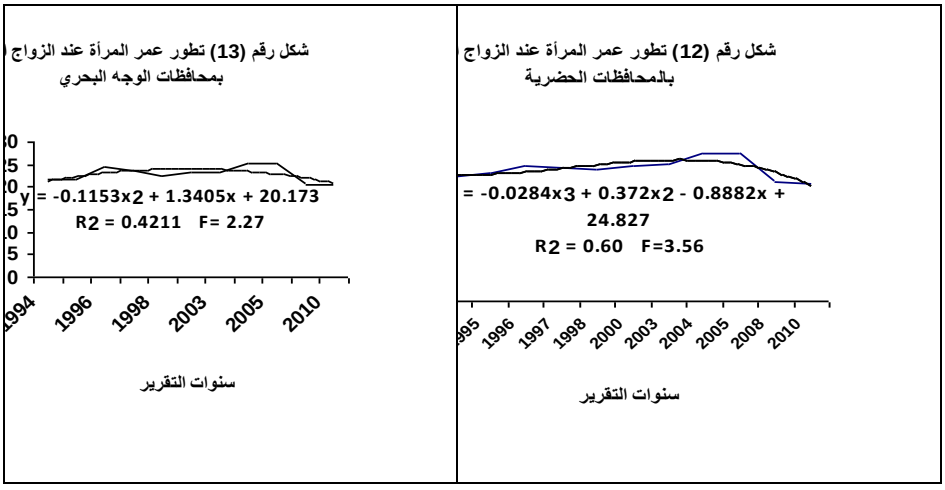

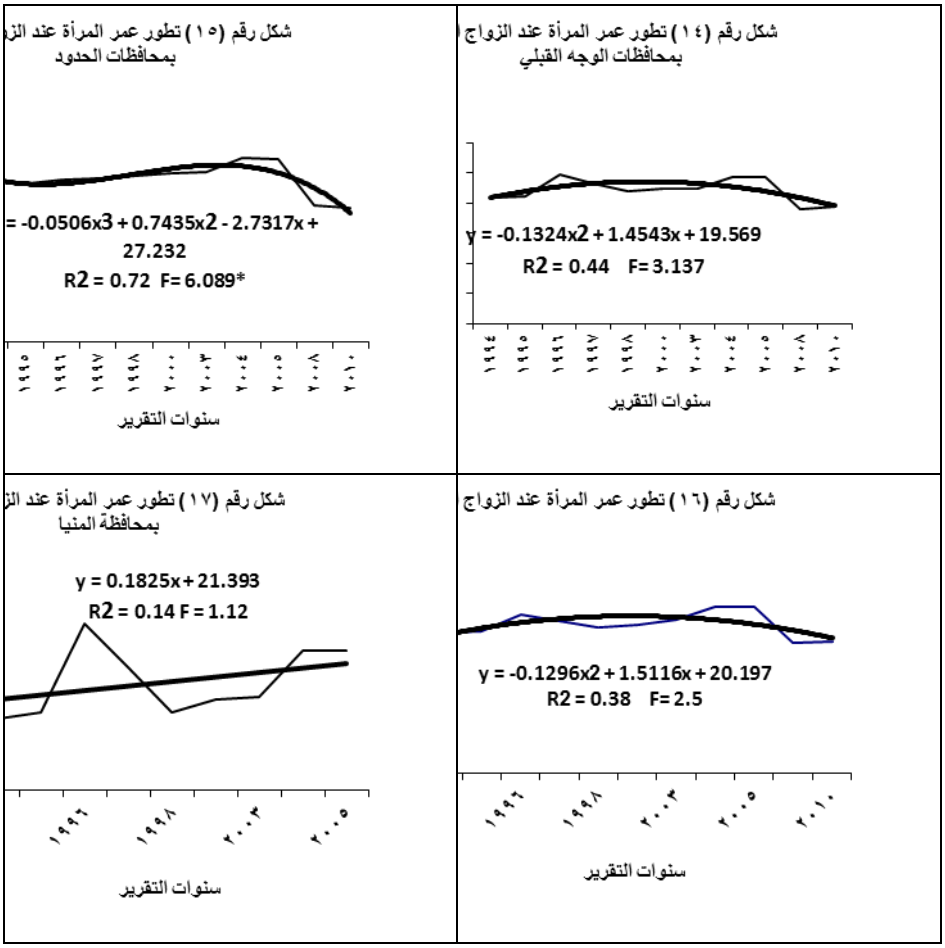

2) الوضع التعليمى للمرأة:

للمرأة دورها فى المجتمع بإعتبارها نصف المجتمع وهى المسئولة عن نصفه الآخر وبالتالى فليس أمامها من أداة صالحة تصلها بدورها إلا بالتعليم باعتباره أهم العوامل التى تقف وراء التقدم والتنمية الإقتصادية والاجتماعية، فبالتعليم تستطيع المرأة كما يستطيع الرجل تجاوز الواقع واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة.

والتعليم بصفة عامة وتعليم المرأة بصفة خاصة له عائده المباشر وغير المباشر حيث أن العائد المباشر يشير إلى التغيرات الملموسة والواضحة من التعليم والمتمثلة فى العمل وما يصاحب ذلك من تغيرات، أما العائد غير المباشر يتمثل فى التغيرات التى لا يمكن ملاحظتها

على الشخص وهى ما يطرأ على السلوك والتصرفات والأفعال وتغير فى نمط الحياة وشكل العادات والتقاليد، ويقصد بهذا كل ما يترتب على التعلم من آثار فى جوانب أخرى من الحياة غير نطاق مجال التعليم مما يصعب تقديره كجزء من دخول الأفراد أو الدخل القومى ومن بين هذه الآثار تطوير الفرص للتطوير والتجديد والاختراع وقدره الأفراد على القيام بأعمال فردية نتيجة لمستواهم التعليمى فمثلاً الأب المتعلم أو الأم المتعلمة يستطيعان مساعدة أبنائهم فى دراساتهم وحل واجباتهم اليومية فى أى مستوى تعليمى.

فالعائد غير المباشر هو الفائدة التى تعود على الفرد كعضو فى المجتمع والذى يمكن أن تتمثل فى الأتى:

1) زيادة التغيرات التى تطرأ على الفرد والمجتمع من تغير فى شكل ونمط الحياة وممارسة العادات والتقاليد.
2) تحسين حياة الناس بما يؤدي إلى الترابط الاجتماعى بينهم.
3) تحقيق الإشباع الشخصى للفرد والذى يتمثل فيما يحصل عليه من إشباع ومتعة فى بيئته الاجتماعية.
4) زيادة قدرة الناس على التكيف مع التغيرات الحادثة فى المجتمع.

ويعتبر التعليم أكبر نشاط يومى فى مصر فمن بين كل أربعة أشخاص على مستوى الدولة يوجد شخص واحد تقريباً أما طالب أو مدرس وهى نسبة أعلى من المتوسط العالمى بنحو 20% هذا ويمكن تناول الوضع التعليمى للمرأة من خلال المؤشرات الفرعية التالية نسبة القيد الإجمالية – نسبة القيد بالتعليم الابتدائى – نسبة الحاصلات مع مؤهل ثانوى أو أعلى (15+).

أ) نسبة القيد الإجمالية للإناث:

بدراسة تطور نسبة القيد الإجمالية للإناث خلال الفترة من 1994-2010 أوضحت بيانات الجدول رقم (4) والأشكال البيانية من 18-23 أنها أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى آخر وأنها أخذت اتجاهاً عاماً متصاعداً بمرور الزمن فى بعض المحافظات ولكنها تراجعت فى بعضها الأخر وبلغت نسبة القيد الإجمالية بجمهورية مصر العربية 93% عام 2010 مقارنة بـ 90,9 % عام 2005 و 51,3% عام 1994 وهو ما يشير إلى أن هناك 7 إناث من بين 100 أنثى تسربن من التعليم الأساسى على الرغم من أن مبادرة تعليم الفتيات أدت إلى تحسين الوضع الذى انعكس فى ارتفاع نسبة قيد الأناث فى المرحلة الأولى من التعليم الأساسى التى بلغت 104,8% فى تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010 ، كما نجد أن كلاً من محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى أخذت نفس الاتجاه

المتصاعد بمرور الزمن حيث بلغت نسبة القيد الإجمالية بهما 97,7% ، 90,5 % عام 2010 مقابل 49,3% ، 37,6% عام 1994 لكل منهما على الترتيب. أما بالنسبة للمحافظات الحضرية ومحافظات الحدود ومحافظة المنيا فقد حققت إنجازًا فى الفترة ما بين عامى 1994-1998 حيث بلغت هذه النسبة أكبر قيمة لها بالمحافظات الحضرية ومحافظات الحدود 104,5 % و 90,8% عام 1998 لكل منهما على الترتيب، وتراجعت هذه النسبة عام 2010 لتصل إلى 87,4% و 88,2% لكل منهما على الترتيب.

كما بلغت نسبة القيد الإجمالية للإناث بمحافظة المنيا أعلى قيمة لها عام 2005 حيث بلغت 90,1% مقابل 31% عام 1994 ثم تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 82,2% عام 2010 فى محافظة المنيا، مما يشير إلى تسرب أعداد كبيرة من الإناث فى مراحل التعليم المختلفة.

ومما سبق يتضح أن هناك تحسن فى تعليم الإناث الذى يعد هدفاً اجتماعياً هاماً فى الدول النامية ومن بينها مصر التى تؤكد النتائج السابقة على انها حققت انجازاً طيباً فى هذا المجال، كما أوضحت النتائج تميز محافظة المنيا بين المجموعات الاخرى من حيث معدل الزيادة فى نسبة القيد الإجمالية رغم انخفاض متوسط نسبة القيد عن مستواها فى الجمهورية.

جدول رقم (4) تطور نسبة القيد الاجمالية في جمهورية مصر العربية ,

سنوات التقرير	نسبة القيد الاجمالية					
	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	76,2	49,3	37,6	49,8	51,3	31
1995	103,5	92,8	73	82,1	87,4	60,8
1996	103,1	95,1	76,9	86,2	89,4	64,4
1997	103,8	94,95	78,7	88,5	90,1	66,5
1998	104,5	94,8	80,5	90,8	90,8	68,6
2000	104,1	94,5	80,2	90,5	90,5	68,4
2003	97,6	90,8	82	88,2	89,7	71,6
2004	102,6	92,9	84,2	75,5	90,6	77
2005	99,1	92,1	87,6	66,1	90,9	90,1
2008	80	80,1	81,2	85,1	87,1	79,8
2010	87,4	97,2	90,5	88,2	93	85,2
الانحراف المعياري	8,33	4,72	5,05	7,79	1,72	9,48
المتوسط	98,57	92,52	81,48	48,12	89,96	73,24
معامل التشتت	8,45	5,10	6,20	16,19	1,91	12,94

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-

. 2010

شكل رقم (١٨) تطور نسبة القيد الاجمالية بالمحافظات الحضرية

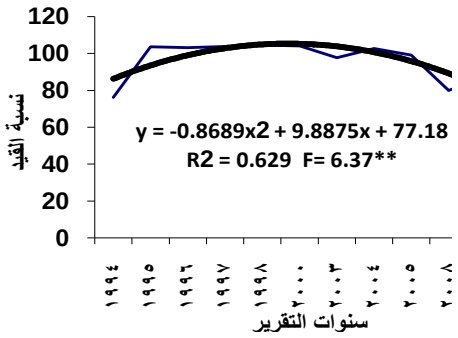

شكل رقم (١٩) تطور نسبة القيد الاجمالية بمحافظات الوجه البحري

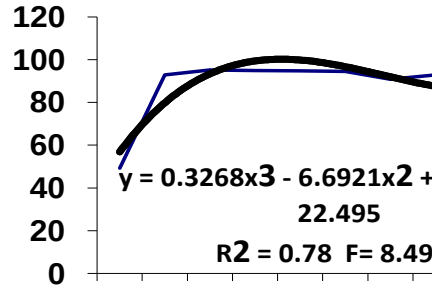

شكل رقم (٢٠) تطور نسبة القيد الاجمالية بمحافظات الوجه القبلي

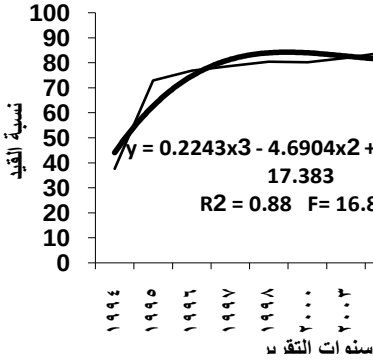

شكل رقم (٢١) تطور نسبة القيد الاجمالية بمحافظات الحدود

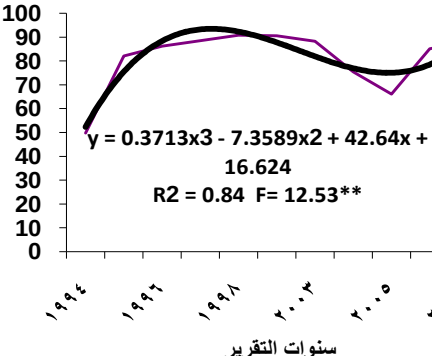

شكل رقم (٢٢) تطور نسبة القيد الاجمالية بمحافظات مصر

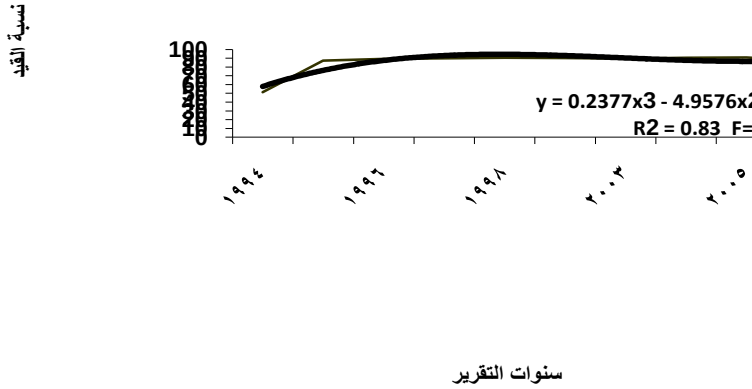

شكل رقم (٢٣) تطور نسبة القيد الاجمالية ببمحافظة المنيا

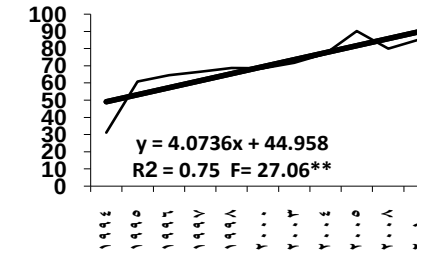

ب) نسبة القيد بالتعليم الابتدائى:

بدراسة تطور نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الابتدائى خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2010 أوضحت بيانات الجدول رقم (5) والأشكال البيانية من 24 : 29 أنها أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى آخر، وأنها أخذت اتجاهاً متناقصا فى بعض المحافظات واتجاهاً متزايداً فى بعضها الآخر، كما أن هناك بعض المحافظات لم تخضع لإتجاه محدد وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة القيد الإجمالية للإناث بالتعليم الابتدائى على مستوى الجمهورية بلغت 104,8% عام 2010م مقارنة بـ 98,4% عام 2004 و 81,9 % عام 1994 ، كما اتضح أن نسبة القيد بالتعليم الابتدائى بالمحافظات الحضرية اخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمرور الزمن حيث بلغت أكبر قيمة لها 111,2 % عام 2005 ولكنها تراجعت عام 2010 لتصل إلى 95,6 % وهذه النسبة هى أقل مما كانت عليه عام 1994 حيث بلغت 98,4 %، كما تشير بيانات الجدول أن نسبة قيد الإناث بالتعليم الابتدائى بمحافظات الوجه البحرى بلغت عام 1994 (87,6%) و (102,5%) عام 1996 وتراجعت عام 2005 حيث بلغت 100,2% ثم عادت إلى الارتفاع عام 2010 لتصل إلى 109,7%، وهذا يعنى أن نسبية القيد الإجمالية للإناث بمحافظات الوجه البحرى لم تخضع لاتجاه محدد وأنها أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى آخر ، وينطبق هذا أيضاً على محافظات الحدود حيث حققت انجازاً فى بداية الأمر من عام 1994 حتى عام 1998 ولكنها تراجعت بين عامى 2000-2005 ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت 102,3 %عام 2010م.

أما بالنسبة لمحافظات الوجه القبلى فقد أخذت اتجاهاً عاماً متصاعداً بمرور الزمن حيث بلغت نسبية القيد الإجمالية للإناث 103,4 %عام 2010 مقابل 99,8 %عام 2004 ،

66,9 % عام 1994م، وفيما يتعلق بمحافظة المنيا فبلغت نسبة قيد الإناث 102,9 %عام 2004 مقابل 55% عام 1994 وتراجعت هذه النسبة عام 2010 حيث بلغت 98,4%.

إلا انه من الجدير بالذكر اتجاه نسبة القيد بمحافظات الوجه القبلى ومحافظة المنيا على وجه الخصوص للزيادة بمرور الزمن الأمر الذى يعكس الاهتمام النسبي الواضح فى تلك المناطق عن الفترات السابقة.

ومما سبق يتضح اتجاه نسبة القيد الإجمالية للإناث بالجمهورية للانخفاض بمرور الزمن الأمر الذى يعد فى غاية الخطورة وبصفة خاصة إذا ما كان المعزوف فى اولى المراحل التعليمية الامر الذى يحتاج إلى تشريع عملى قابل للتطبيق يلزم أولياء الأمور بضرورة الحاق أولادهم بصفة عامة والإناث بصفة خاصة بالتعليم على الأقل فى مراحله الأولى.

جدول رقم (5) تطور نسبة القيد بالتعليم الابتدائي في جمهورية مصر العربية .

	نسبة القيد بالتعليم الابتدائي					
سنوات التقرير	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	98,4	87,6	66,9	74,6	81,9	55
1995	103,8	97	76,1	84,7	90,4	64,6
1996	106,5	102,5	82,7	93,1	95,8	70,2
1997	106,5	85,05	83,5	93,45	94,75	71,75
1998	106,5	67,6	84,3	93,8	93,7	73,3
2000	101	92,6	80	89	88,9	69,5
2003	96,5	89,1	81,1	89,6	89,9	77,5
2004	104,5	95,5	99,8	86,3	98,4	102,9
2005	111,2	100,2	90,9	50,9	96,4	87,7
2008	85,9	84	90,4	99,5	94,5	91,2
2010	95,6	109,7	103,4	102,3	104,8	98,4
الانحراف المعياري	7,34	11,75	8,81	14,21	4,66	13,35

المتوسط	101,8	92,32	87,22	88,26	94,75	80,7
معامل التشتت	7,21	12,73	10,10	16,10	4,92	16,54

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-

2010

شكل رقم (٢٤) تطور نسبة القيد بالتعليم الابتدائي بالمحافظات الحضرية

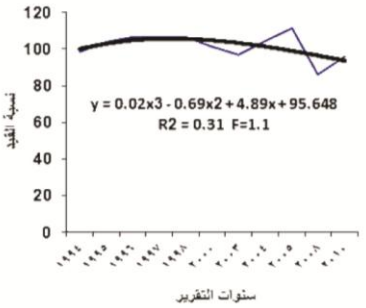

شكل رقم (٢٥) تطور نسبة القيد بالتعليم الابتدائي بمحافظات الوجه البحري

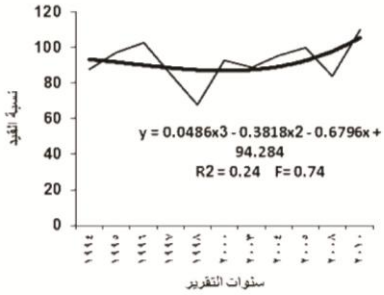

شكل رقم (٢٦) تطور نسبة القيدبالتعليم الابتدائي بمحافظات الوجه القبلي

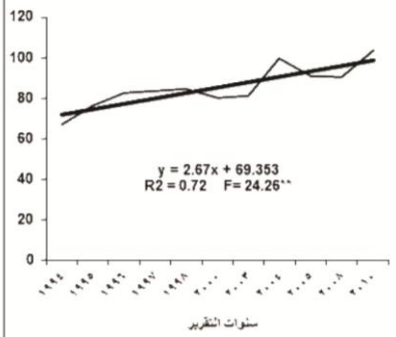

شكل رقم (٢٧) تطور نسبة القيد بالتعليم الابتدائي بمحافظات الحدود

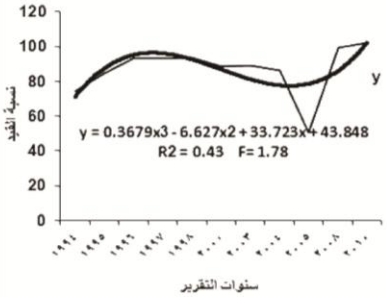

شكل رقم (٢٨) تطور نسبة القيد بالتعليم الابتدائي بمحافظات مصر

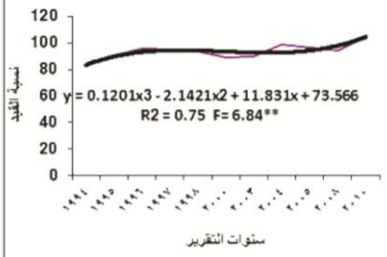

شكل رقم (٢٩) تطور نسبة القيد بالتعليم الابتدائي ببمحافظة المنيا

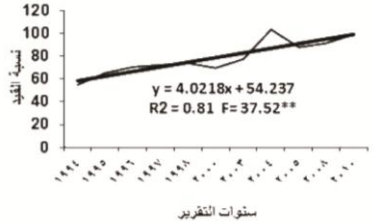

ج) نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (15+):

بدراسة تطور نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (15+) خلال الفترة ما بين عامى 1994-2010 أوضحت بيانات الجدول رقم (6) والأشكال البيانية من 30-35 أن نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى بالجمهورية قد أخذت اتجاهاً عاماً متصاعداً بمرور الوقت حيث بلغت هذه النسبة 33,6% عام 2010 مقابل 9,8% عام 1994 ، وسجلت المحافظات الحضرية أعلى نسبة للحاصلات على مؤهل ثانوى مقارنة بباقى المجموعات محل الدراسة حيث بلغت هذه النسبة 47,1% عام 2010 مقابل 20,1 % عام 1994م، تليها محافظات الوجه البحرى حيث بلغت نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى بها 34,8% عام 2010 مقابل 7,5% عام 1994 م يليها محافظات الحدود ومحافظات الوجه القبلى ومحافظة المنيا حيث بلغت هذه النسبة على التوالى 29,7% ، 25,5 %، 19,99% عام 2010 مقابل 7,1 % ، 6,2 % ، 4,4 % عام 1994 لكل منهما على الترتيب.

ومما سبق يتضح انخفاض نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى عند مقارنتها بنسبة القيد الإجمالى بالتعليم مما يشير إلى تسرب أعداد كبيرة من الإناث من التعليم، وقد يرجع ذلك إلى تزويج الإناث فى سن مبكرة تخففاً من عبء اعالتهن أو خوفاً من انحرافهن بسبب خروجهن من أجل التعليم، خاصة فى بعض المناطق الريفية وفى الصعيد، وهى قيم رسختها العادات والتقاليد المتوارثة، وكذلك فإن الاتجاه نحو تزويج الفتيات فى سن مبكر، يعد أيضاً من أهم الأسباب المؤدية إلى عدم التفكير فى تعليمهن أصلاً، كما نجد أن من أهم معوقات عملية تعليم المرأة تلك الخصوصية التى يتصف بها المجتمع المصرى من حيث القيم الثقافية عميقة الجذور للبناء الاجتماعى الأبوى التقليدى ، الذى يرفض أطروحة المساواة بين الجنسين ويعطى للرجل مكانه أعلى من مكانة المرأة ويمكن استقراء بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم من خلال تقارير التنمية البشرية كما يلى:

1) يرجع الانخفاض فى قيمة مؤشر التعليم عام 2010 مقارناً بقيمته عام 2008 إلى انخفاض نسبة القيد على كل المستويات التعليمية من 76,4% عام 2006/2005 إلى

66% عام 2008/2007, ويعزى ذلك إلى عودة السنة السادسة الابتدائية التى أدت إلى انخفاض فى عدد المقيدين فى بعض السنوات الدراسية خاصة السنه الأولى من المرحلة الثانوية ولهذا لا يجب اعتبار الانخفاض الذى ظهر فى مؤشر التعليم بمثابة انخفاض حقيقى فى القيد فى التعليم خلال هذه الفترة.

2) حقق مؤشر معدل القراءة والكتابة تحسناً حيث ضاقت الفجوة وزاد معدل الإناث إلى الذكور من 57 (تقرير عام 1995) إلى 78,9 (تقرير عام 2008) وبلغ 80,7 (تقرير التنمية البشرية عام 2010) ، وبالنسبة لمعدلات القيد فى التعليم، فإنه بإستثناء الزيادة المستمرة فى عدد الإناث عن الذكور فى القيد فى التعليم الابتدائي كانت المؤشرات أقل من 100 مما يشير إلى استمرار الفجوة على الرغم من تراجعها فى تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010م.

3) زيادة نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوى – ذكور وإناث – من 42% إلى 77,6% خلال الفترة من (1960-2008/2007).

4) بلغت نسبة القيد الإجمالية للإناث فى التعليم الأساسى أكبر قيمة لها فى تقرير عام 1977 حيث بلغت نحو 91% ولكنها تراجعت لحد ما عام 2008 حيث وصلت 87,1 % وفى تقرير عام 2010 بلغت هذه النسبة 93% وهو ما يشر إلى أن هناك 7 إناث من بين 100 أنثى تسربن من التعليم الاساسى على الرغم من أن مبادرة تعليم الفتيات أدت إلى تحسين الوضع الذى انعكس فى ارتفاع نسبة قيد الإناث فى المرحلة الأولى من التعليم الأساسى الذى بلغت 104,8 % فى تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010م.

5) أنه بالرغم من ارتفاع معدل قيد الإناث بالتعليم الأساسى، إلا أن تلك المعدلات تقل فى حالة التعليم الثانوى والعالى، ومثال على ذلك محافظة المينا حيث يصل معدل قيد الإناث بالتعليم الأساسى بها حوالى 87,7 % بينما ينخفض فى حالة التعليم الثانوى

ليصل إلى 60,7 % عام 2007 ، وقد يرجع ذلك إلى التمسك ببعض العادات والتقاليد التى تحول دون وصول الإناث إلى مرحلة تعليمية أعلى مثل الزواج المبكر للإناث أو البعد عن المراكز التعليمية، أو تدنى الأحوال الاقتصادية لهذه الأسر ببعض المجتمعات .

6) ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائى من 68,6% إلى 95,9 % خلال الفترة من (1960-2004/2003) وقد يرجع ذلك إلى اهتمام الدولة بالتعليم وارتفاع الوعى التعليمى لدى الأسر والتوجه إلى بناء أعداد كبيرة من المدارس وخاصة بعد زلزال 1992م,

7) وجود خلل واضح تعكسه المؤشرات الخاصة ، بجودة التعليم حيث نجدها أكثر انخفاضاً فى محافظات الوجه القبلى، فبرغم أن متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية عدد مناسب (مدرس لكل واحد وعشرين تلميذ) فى كلا المرحلتين, إلا أن كثافة الفصل عالية فى كلا المرحلتين حيث تزيد الكثافة عن واحد وأربعين تلميذ لكل فصل فى غالبية المحافظات، وتصل إلى 42,54 تلميذ على مستوى الجمهورية فى المرحلة الابتدائية وإلى 39,26 تلميذ فى المرحلة الإعدادية، الأمر الذى يستوجب معه ما يلى :

أ) الحاجة إلى بناء مدارس جديدة حتى يمكن خفض كثافة الفصول لتصل إلى المعدلات المناسبة,

ب) خفض التفاوتات الريفية الحضرية وزيادة التركيز على محافظات الوجه القبلى,

ج) تحقيق العدالة فى توزيع مخصصات التعليم على المحافظات المختلفة ومراعاة عدد السكان والمساحة – خاصة فى المحافظات الحدودية – والموارد الذاتية لكل محافظة من تلك المحافظات,

8) مازال مستوى جودة التعليم بالنسبة لمتطلبات السوق يمثل مشكلة، فسياسة التعليم الحالية تدفع بأكثر من 60% ممن استكملوا المرحلة الإعدادية إلى التعليم الفنى، ويكون أعلى

معدل للبطالة من خريجية ، فقد بلغت نسبة المتعطلين الذين حصلوا على مؤهل متوسط 62,4% من إجمالى المتعطلين عام 2007، وهذا قد يدفع إعداداً كبيره للتسرب من التعليم بعد المرحلة الإعدادية كما تبين من نسبة القيد فى التعليم الثانوى التى بلغت 46,1% عام 2008/2007م.

جدول رقم (6) تطور نسبة الاناث الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى (15+) في جمهورية مصر العربية .

	نسبة الاناث الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى					
سنوات التقرير	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	20,1	7,5	6,2	7,1	9,8	4,4
1995	20,1	7,5	6,2	7,1	9,8	4,4
1996	20,1	7,5	6,2	7,1	9,8	4,4
1997	28,6	15,15	11,35	14,7	16,65	8,75
1998	37,1	22,8	16,5	22,3	23,5	13,1
2000	37,1	22,8	16,5	22,3	23,5	13,1
2003	37,2	22,9	16,5	21,9	23,5	13
2004	37,2	22,9	16,5	21,9	23,5	13
2005	27,2	22,9	16,5	21,9	23,5	13
2008					22,7	12,3
2010	47,1	34,8	25,5	29,7	33,6	19,99
الانحراف المعياري	8,5	8,21	5,71	7,24	7,17	4,63
المتوسط	32,41	20,27	14,88	19,1	21	11,5
معامل التشتت	26,23	40,50	38,37	37,91	34,14	40,26

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-2010 .

شكل رقم (٣٠) تطور نسبة الاناث الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى (١٥+) بالمحافظات الحضرية

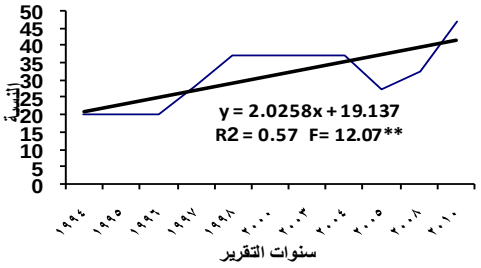

شكل رقم (٣١) تطور نسبة لاناث الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى (١٥+) بمحافظات الوجه البحري

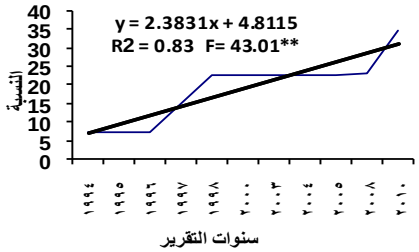

شكل رقم (٣٢) تطور نسبة لاناث الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى (١٥+) بمحافظات الوجه القبلي

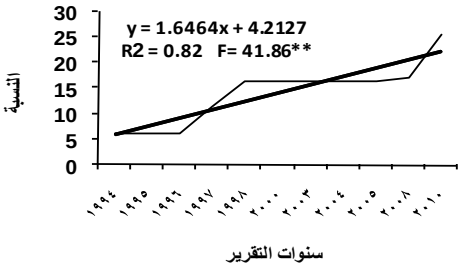

شكل رقم (٣٣) تطور نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى بمحافظات الحدود

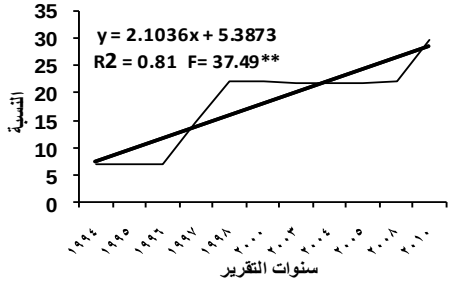

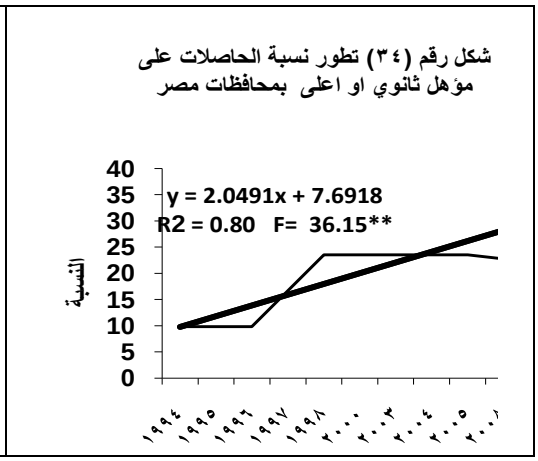

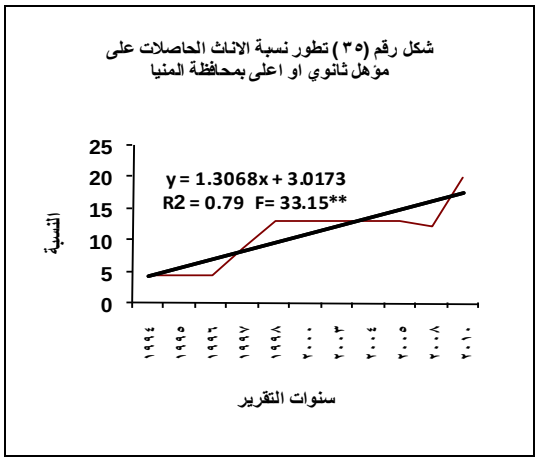

3) الحالة العملية للمرأة :

يمثل العمل بالنسبة للمرأة فرصة لإحتكاكها بالعالم الخارجى، ويترتب على ذلك تغيير فى أفكارها ومفاهيمها عن نفسها وعن أدوارها فى المجتمع، وبالطبع فإن المرأة لكى تحصل على العمل فى التنظيمات الحديثة ومؤسسات العمل المختلفة، يجب أن تكون متعلمة ومدربة أو مؤهلة للعمل، كما أنها لكى تعمل يجب أن يكون المناخ الاجتماعى يتقبل خروجها للعمل، ويدعم وجودها ومشاركتها فى الحياة الاقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا مع حصول تغييرات اجتماعية واقتصادية يمر بها المجتمع، فمع تغير البنى الاجتماعية وهياكل العمل وزيادة التحضر وانتشار التعليم ,,, الخ، يصبح المجتمع أكثر مرونة لتقبل الأفكار الجديدة، ومن بينها عمل المرأة، حيث أن ارتفاع مساهمتها فى قوة العمل يعتبر مؤشرا على ارتفاع مكانتها,

ويمكن تناول الحالة العملية للمرأة من خلال المؤشرات التالية:

أ) نسبة الإناث العاملات فى المهن العلمية والتخصصية :

بدراسة تطور نسبة الإناث العاملات فى المهن العلمية والتخصصية خلال الفترة من 1994-2010 أوضحت بيانات الجدول رقم (7) والأشكال البيانية من 36-41 , أنها أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى آخر وأنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمرور الوقت، وأنه ما زالت هناك فجوة بين المحافظات فيما يتعلق بأحوال المرأة الاقتصادية، حيث نجد أن مساهمة المرأة فى المهن العلمية والتخصصية بالجمهورية بلغت 32,3% ، وهذه

النسبة ضعف ما كانت عليه عام 1994 حيث كانت 16,1% مما يشير إلى تحسن الأحوال الاقتصادية للمرأة ومشاركتها فى قوة العمل بمرور الزمن وإن كانت هذه المشاركة لازالت ضعيفة وقد سجلت محافظات الحدود أعلى نسبة لمساهمة المرأة فى المهن العلمية والتخصصية حيث بلغت 79,3% عام 2008م مقابل 4,4% عام 1994 أى بزيادة قدرها حوالى 18 ضعف ما كانت عليه عام 1994 ، وتأتى المحافظات الحضرية فى المرتبة التالية حيث بلغت نسبة الإناث العاملات بالمهن العلمية 66,4% عام 2008 مقابل 18,9% عام 1994 ، فى حين تتقارب نسبة كل من محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى حيث بلغ حدهما الأقصى 48,8% ، 47,6% عام 2008 لكل منهما على الترتيب مقابل 14,5% ، 14% عام 1994 ، أما فيما يتعلق بنسبة الإناث العاملات بالمهن العلمية والتخصصية بمحافظة المنيا فنجد أنها لم تخضع لاتجاه محدد كما أنها لم تحقق انجازاً فى هذا المجال حيث بلغت نسبة الإناث العاملات فى المهن العلمية 11,7% عام 2010 مقابل 11,1 % عام 1994 أى بفارق بسيط (0,6) خلال الفترة الممتدة للدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى بمحافظة المنيا والتى تبلغ 19,99% عام 2010 بإعتبار أن هذا المؤشر هو الأساس للإلتحاق بهذه المهن العلمية والتخصصية.

جدول (7) تطور نسبة الاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية في جمهورية مصر العربية .

نسبة الاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية						
سنوات التقرير	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	18,9	14	14,5	4,4	16,1	11,1
1995	31,3	28,8	25,8	32,8	28,7	27,1

1996	28,2	28,7	28,1	32,4	28,4	23,6
1997	30,7	29,25	26,95	29,55	29	23,85
1998	33,2	29,8	25,8	26,7	29,6	24,1
2000	40,5	19,8	20,5	28,1	23,9	11,2
2003	51	35,8	41,3	38,7	41,1	30
2004	62,3	35,3	36,2	58,8	30,4	15
2005	66,4	47,6	48,8	79,3	33,5	14,5
2008	66,4	47,6	48,8	79,3	33,5	14,5
2010					32,3	31,7
الانحراف المعياري	16,13	9,15	10,58	21,65	4,53	7,23
المتوسط	45,56	33,62	33,58	45,07	31,04	21,55
معامل التشتت	35,40	27,22	31,51	48,04	14,59	33,55

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-2010.

شكل رقم (٣٦) تطور نسبة الاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية بالمحافظات الحضرية

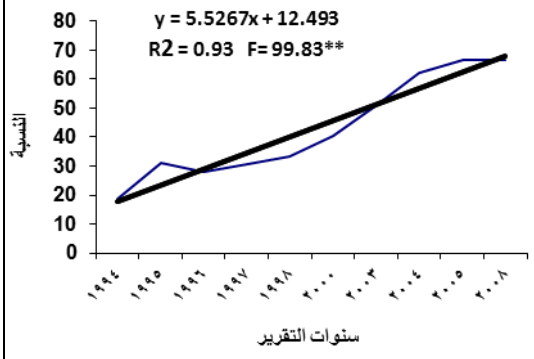

شكل رقم (٣٧) تطور نسبة لاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية بمحافظات الوجه البحري

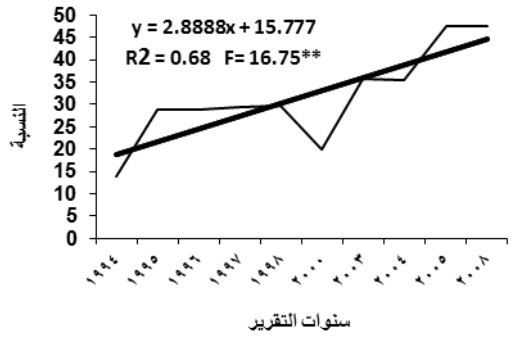

شكل رقم (٣٨) تطور نسبة لاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية بمحافظات الوجه القبلي

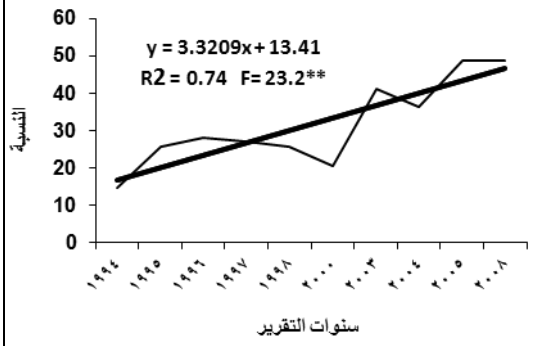

شكل رقم (٣٩) تطور نسبة الاناث العاملات بالمهن العلمية والتخصصية بمحافظات الحدود

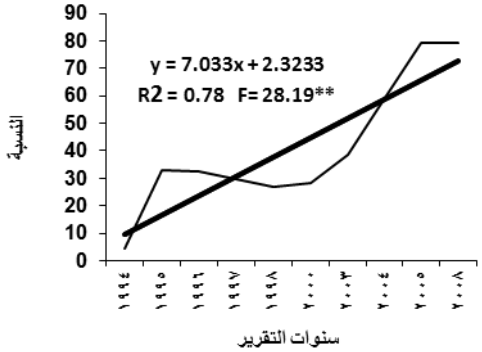

شكل رقم (٤٠) تطور نسبة الاناث العاملات بالمهن العلمية والتخصصية بمحافظات مصر

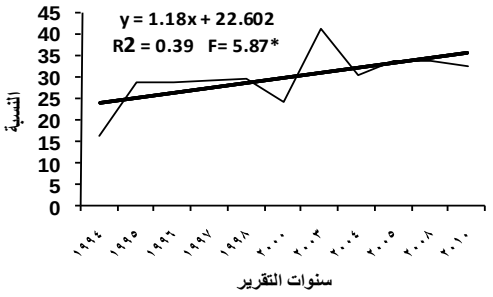

شكل رقم (٤١) تطور نسبة الاناث العاملات في المهن التعليمية والتخصصية بمحافظة المنيا

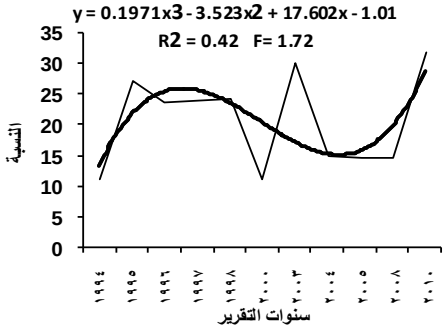

ب) نسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم والإدارة :

بدراسة تطور نسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم والإدارة خلال الفترة من عام 1994-2010 أوضحت بيانات الجدول رقم (8) والأشكال البيانية من 42-47 أنها أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى آخر، وأن هناك بعض المحافظات أخذت

اتجاهاً عاماً متزايداً بمرور الزمن فى حين لم تخضع باقى المحافظات لاتجاه محدد، ونجد أن نسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم والإدارة على مستوى الجمهورية لم تخضع لاتجاه محدد ولم تثبت معنويتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية وتراوحت هذه النسبة بين حد أدنى بلغ 11,3% عام 1994م فى حين بلغ حدها الأقصى 16,1% عام 2005 وهذه النسبة لا تختلف عما كانت عليه عام 1995 ، كما تراوحت نسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم والإدارة بالمحافظات الحضرية بين حد أدنى بلغ 13,4% وحد أقصى بلغ 19,3% عام 2005 مما يشير إلى الاستقرار النسبى فى نسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم والإدارة وأنها لم تخضع لاتجاه محدد، فى حين تراوحت هذه النسبة بمحافظات الوجه البحرى ومحافظات الجدود بين حد أدنى بلغ 7,6% ، 4 % عام 1994 وحد أقصى بلغ 14,7 % ، 15,2% عام 2005 لكل منهما على الترتيب، وفيما يتعلق بنسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم والإدارة بمحافظات الوجه القبلى , ومحافظة المنيا فقد بلغت 15,6% ، 10,7 % عام 2005 مقابل 10,7 % ، 5,8 % عام 1994 لكل منهما على الترتيب.

ومما سبق يتضح أن نسبة العاملات بمهن التنظيم والإدارة أخذت اتجاهاً متزايداً بمرور الزمن بكل من محافظات الوجه البحرى والحدود ولم تخضع لأى اتجاه فى المجموعات الإقليمية الاخرى بالإضافة إلى محافظة المنيا .

جدول رقم (8) تطور نسبةالاناث العاملات في مهن التنظيم والادارة في جمهورية مصر العربية

سنوات التقرير	نسبةالاناث العاملات في مهن التنظيم والادارة					
	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	13,4	7,6	10,7	4	11,3	5,8
1995	18,9	14	14,5	4,4	16,1	11,1
1996	21,5	12,9	14,3	10,3	16,3	31,8

1997	17,15	12,8	12,4	8,5	14,15	22,05
1998	12,8	12,7	10,5	6,7	12	12,3
2000	12,4	12,3	10,2	6,5	11,6	11,9
2003	19,3	14,7	15,6	15,2	16,1	10,7
2004	19,3	14,7	15,6	15,2	16,1	10,7
2005	19,3	14,7	15,6	15,2	16,1	10,7
الانحراف المعياري	3,38	2,22	2,33	4,64	2,19	7,88
المتوسط	17,12	12,93	13,27	9,56	14,42	14,12
معامل التشتت	19,75	17,16	17,56	48,56	15,19	55,82

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-

.2010

شكل رقم (٤٢) تطور نسبة الاناث العاملات في التنظيم والادارة بالمحافظات الحضرية

شكل رقم (٤٣) تطور نسبة لاناث العاملات في مهن التنظيم والادارة بمحافظات الوجه البحري

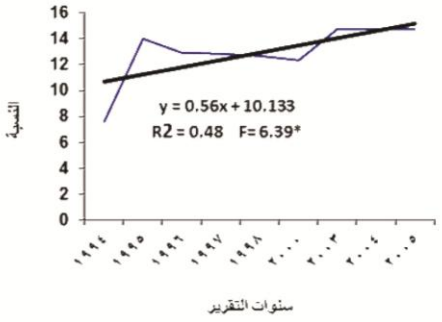

شكل رقم (٤٤) تطور نسبة لاناث العاملات في مهن التنظيم والادارة بمحافظات الوجه القبلي

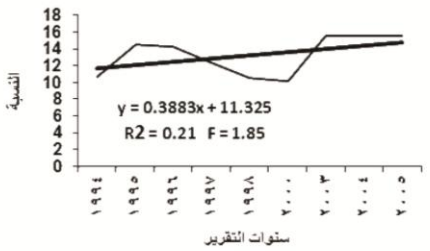

شكل رقم (٤٥) تطور نسبة الاناث العاملات بمهن التنظيم والادارة بمحافظات الحدود

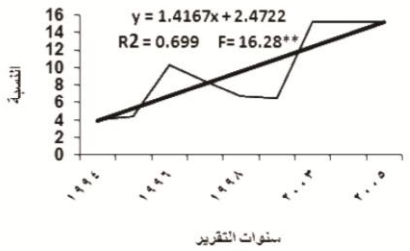

شكل رقم (٤٦) تطور نسبة الاناث العاملات بمهن التنظيم والادارة بمحافظات مصر

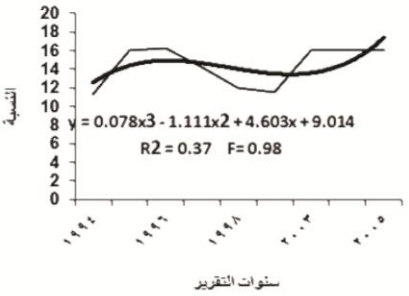

شكل رقم (٤٧) تطور نسبة الاناث العاملات في مهن التنظيم والادارة بمحافظة المنيا

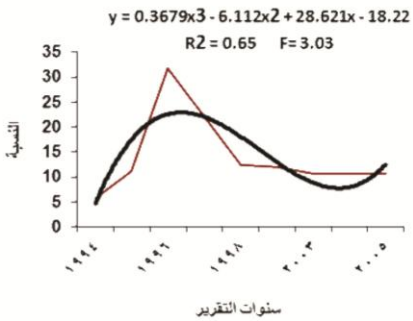

ج) نسبة الإناث العاملات فى قوة العمل :

بدراسة تطور نسبة الاناث العاملات فى قوة العمل خلال الفترة من 1994-2010 أوضحت بيانات الجدول رقم (9) والأشكال البيانية من 48-53 أن نسبة العاملات فى قوة العمل لم تسجل تقدم ملحوظ بل استمت بالثبات النسبى، ونجد أن نسبة الإناث العاملات بقوة العمل على مستوى الجمهورية تراوحت بين حد أدنى بلغ 10,9% عام 1994 مقابل 23,9% كحد أقصى عام 2010 وهى نفس النسبة التى كانت عليها عام 2005 ، كما نجد أن نسبة العاملات فى قوة العمل بالمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى تراوحت بين حد أدنى بلغ 17,8% ، 10,2% عام 1994 وحد أقصى بلغ 18,88 %، 26,54% عام 2008 لكل منهما على الترتيب، وهذه النسب أقل مما كانت عليه عام 2005 حيث بلغت لكل منهما على الترتيب 22,6 % ، 23,7 % ، أما فيما يتعلق بمحافظات الوجه القبلى فبلغت نسبة العاملات فى قوة العمل 20,18% عام 2008 وهى نسبة أقل مما كانت عليه عام 1996 حيث بلغت 21,7 % وينطبق هذا على محافظات الحدود حيث بلغت هذه النسبة 21,59% عام 2008 وهى أقل مما كانت عليه عام 2000 حيث بلغت 24,2% ، وسجلت المينا تقدما ملحوظاً حيث بلغت نسبة العاملات فى قوة العمل 31,4% عام 2010 مقابل 26,9% عام 1995م.

وخلاصة القول أن اتجاه مشاركة الإناث فى قطاع العمل على مستوى الفترة الممتدة من 1994-2010 لم تسجل تقدم ملحوظ بل اتسمت بالثبات النسبى، وهو ما يمكن قبوله فى ضوء فهم وضع الحراك فى سوق العمل فى مصر الذى اتسم بالثبات النسبى خلال العقيدين الأخيرين خاصة بعد تخلى الدوله عن سياسة تعيين الخريجين,

كما لوحظ انخفاض نسبة الإناث فى قوة العمل التى تراوحت فى المتوسط بين 15% و 21% على أحسن تقدير وهى نسبة متواضعة إذا اخذنا فى الاعتبار نسبة مشاركة المرأة فى المجتمع,

وباستقراء أهم المؤشرات الخاصة بالحالة الاقتصادية والعملية من خلال تقارير التنمية البشرية خلال الفترة موضع الدراسة يمكن ملاحظة ما يلى :

1) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بين تقريرى عام 2008-2010 على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء فى مصر من 19,6 % إلى 21,6% وكذلك الزيادة فى العدد المطلق للفقراء ,
2) فيما يتعلق بنسبة الإناث فى قوة العمل، مازالت قيمة هذا المؤشر محدودة ، فبعد أن بلغت هذه النسبة أعلى قيمة لها 24% عام 2005 وتراجعت لحد ما إلى 23,1% عام 2008 وبلغت 23,9% عام 2010 ، وهذا يعكس وضع المرأة فيما يتعلق بالعمل أو البحث عن عمل حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث 25% عام 2008 ثم 18,6% عام 2010م,
3) شهد مؤشر قوة العمل أسوأ تفاوت بين الذكور والإناث حيث بلغ المعدل 31,3 وهو ما يعنى أن من بين كل 100 ذكر فى قوة العمل هناك 31,3 أنثى فقط.

جدول رقم (9) تطور نسبة : الاناث العاملات في قوة العمل في جمهورية مصر العربية .

سنوات التقرير	نسبة الاناث العاملات في قوة العمل في جمهورية مصر العربية					
	المحافظات الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
1994	17,8	10,2	7,4	9	10,9	6,5
1995	23,2	25,2	20,9	22,3	22,6	26,9
1996	18,4	24,8	21,7	23,8	22,5	27,8

1997	18,9	20,45	16,6	19,5	18,9	19,9
1998	19,4	16,1	11,5	15,2	15,3	12
2000	21,2	23,2	17,8	24,2	21	29
2003	19,5	16,2	11,8	14,9	15,4	13,9
2004	22	24,9	17,3	22,9	21,8	23,9
2005	22,6	23,7	17,2	22,8	23,9	24,9
2008	18,88	26,54	20,18	21,59	22,97	29,15
2010					23,9	31,4
الانحراف المعياري	1,81	3,89	3,62	3,53	3,23	6,6
المتوسط	20,45	22,34	17,22	20,79	20,82	23,88
معامل التشتت	8,85	17,41	21,02	16,98	15,51	27,64

المصدر : جمعت وحسبت من :

برنامج الامم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط مصرتقرير التنمية البشرية للاعوام من 1994-

. 2010

شكل رقم (٤٨) تطور نسبة الاناث العاملات في قوة العمل بالمحافظات الحضرية

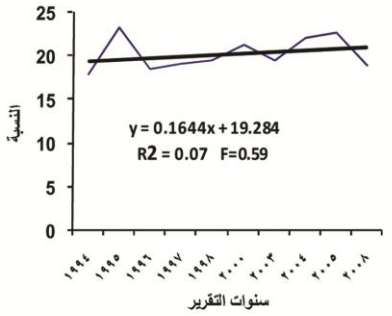

شكل رقم (٤٩) تطور نسبة لاناث العاملات في قوة العمل بمحافظات الوجه البحري

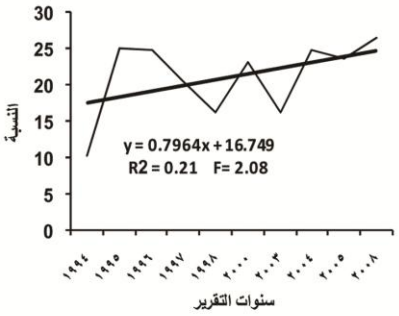

شكل رقم (٥٠) تطور نسبة لاناث العاملات في قوة العمل بمحافظات الوجه القبلي

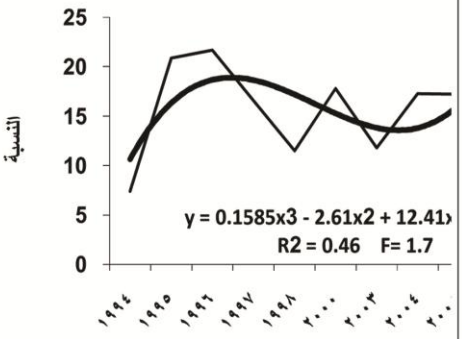

شكل رقم (٥١) تطور نسبة الاناث العاملات في قوة العمل بمحافظات الحدود

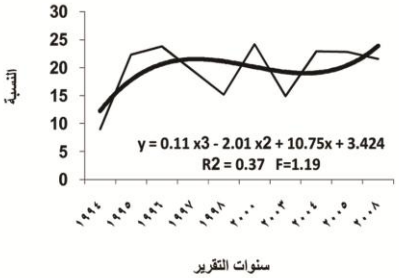

شكل رقم (٥٢) تطور نسبة الاناث العاملات في قوة العمل بمحافظات مصر

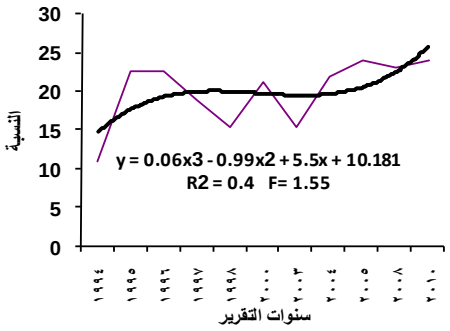

، رقم (٥٣) تطور نسبة الاناث العاملات في قوة العمل بمحافظة المنيا

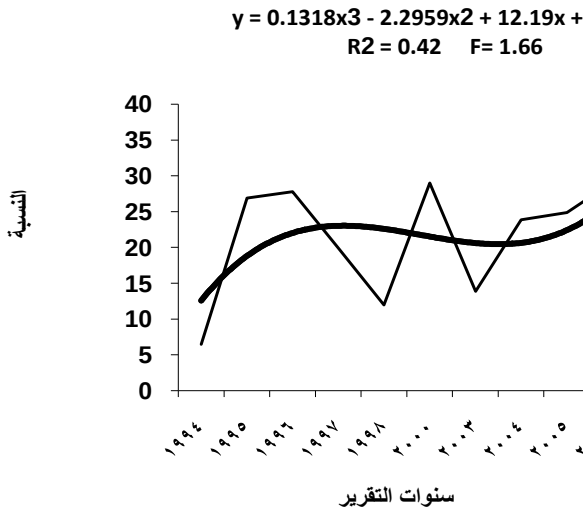

ثالثا : الفروق الاقليمية بين حالة المرأة

بدراسة الفروق الاقليمية بالنسبة لمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد للمرأة أوضحت النتائج أن محافظات الوجه البحري سجلت أعلى متوسط للعمرفي حين سجلت محافظات الوجه القبلي اقل المتوسطات ، كما أوضحت النتائج أن متوسط عمر المرأة المتوقع عند الميلاد بمحافظة المنيا اقل من المتوسط العام بالجمهورية واقل من مجموعات المحافظات محل المقارنة كما يتضح من الجدول رقم (10) والشكل البياني رقم (54) ,

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسطات العمر بالمجموعات موضع المقارنة بإستخدام نسبة التباين (ف) اوضحت النتائج أن هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,05 ,

وبالكشف عن موضع تلك الفروق تم استخدام إختبار أقل مدى معنوي (دنكن) (L,S,R,) والذي اوضح ان الفروق تنحصر بين متوسط العمر بمحافظة المنيا وكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري كما يتضح من الجدول رقم (10) ,

جدول رقم (10) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات العمر المتوقع عند الميلاد

المتغير	م	المحافظا	المتوسطا ت	المحافظا ت	محافظا ت	محافظا ت	محافظا ت	مصر	المنيا	ف

		ت		الحضرية	الوجه البحري	الوجه القبلي	الحدود			
				70,5	70,08	67,77	68,86	68,98	67,14	
العمر المتوقع عند الميلاد	1	المحافظات الحضرية	70,5	-						
	2	محافظات الوجه البحري	70,08	غ	-					
	3	محافظات الوجه القبلي	67,77	غ	غ	-				2,58 *
	4	محافظات الحدود	68,86	غ	غ	غ	-			
	5	مصر	68,98	غ	غ	غ	غ	-		
	6	المنيا	67,14	*	*	غ	غ	غ	-	

شكل رقم (٥٤) متوسط العمر المتوقع للمرأة عند الميلاد بالسنوات في مصر

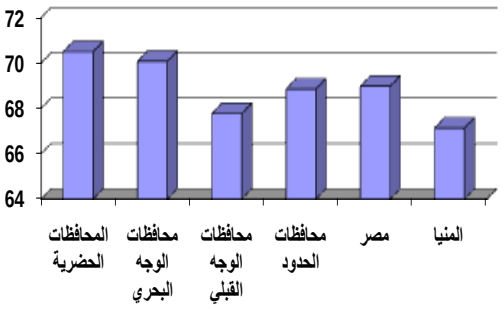

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسطات معدل وفيات الامومة بمصر لكل 100000 مولود حي

اوضحت النتائج ان محافظات الوجه البحري هي اقل المجموعات المقارنة من حيث معدل الوفيات في حين سجلت المحافظات الحضرية اعلى المتوسطات وهي نتيجه غير متوقعة خاصة بمقارتها بمعدل الوفيات بمحافظات الوجه القبلي ، كما اوضحت النتائج ان معدل وفيات الامومه بمحافظة المنيا اعلى من المتوسط العام بالجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (11) والشكل البياني رقم (55) .

وبدراسة معنوية الفروق بين معدل الوفيات بالمجموعات موضع المقارنة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى 0,01.

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين محفظات الوجه البحري و المحافظات الحضرية ، كما اوضحت النتائج وجود فروق بين معدلات الوفيات بين محافظات الحدود والمجموعات موضع المقارنة الاحرى كما يتضح من الجدول رقم (11) .

جدول رقم (11) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات معدل وفيات الامومة بمصر لكل 100000 مولود حي

المتغير	م	المحافظات	المتوسطات	المحافظات الحضرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا	ف
				134,9	81,91	116,96	23,63	97,5	103,5	
معدل وفيات الامومة لكل 100000 مولود حي	1	المحافظات الحضرية	134,9	-						**7,81
	2	محافظات الوجه البحري	81,91	*	-					
	3	محافظات الوجه القبلي	116,96	غ	غ	-				
	4	محافظات الحدود	23,63	*	*	*	-			
	5	مصر	97,5	غ	غ	غ	*	-		
	6	المنيا	103,5	غ	غ	غ	*	غ	-	

شكل رقم (٥٥) معدل وفيات الامومه لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي بمصر مرأة

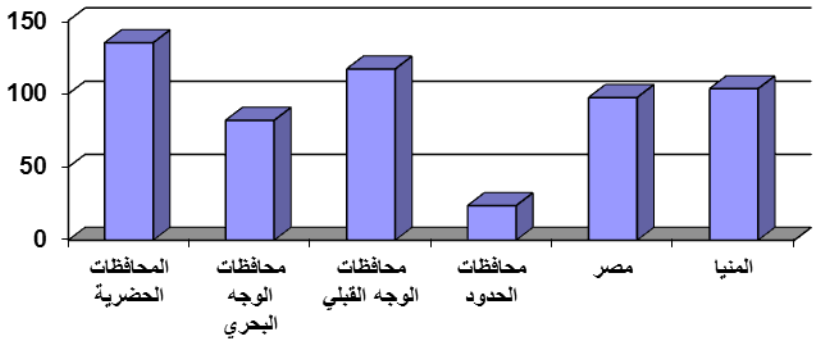

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط العمر عند الزواج الاول اوضحت النتائج ان محافظات الوجه القبلي هي اقل المجموعات المقارنة من حيث متوسط العمر عند الزواج الاول في حين سجلت المحافظات الحضرية اعلى المتوسطات ، كما اوضحت النتائج ان متوسط العمر عند الزواج الاول بمحافظة المنيا اقل من المتوسط العام بالجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (12) والشكل البياني رقم (56) .

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط العمر عند الزواج الاول بالمجموعات موضع المقارنة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,01 .

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين المحافظات الحضرية وكل المجموموعات الاخرى موضع الدراسة ، كما اوضحت النتائج وجود فروق بين متوسط العمر عند الزواج الاول بمحافظات الحدود وبين متوسط العمر بكل من مصر ومحافظة المنيا ، كما تشير النتائج الى وجود فروق معنوية بين متوسط العمر بمحافظة المنيا ومتوسط العمر بالجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (12) .

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسبة القيد الاجمالية بالتعليم اوضحت النتائج ان المحافظات الحضرية هي اعلى المجموعات من حيث تلك النسبة في حين مثلت محافظة المنيا اقل تلك المجموعات ، بالاضافة إلى ان متوسط نسبة القيد بمحافظة المنيا جاء اقل من نظيره عل مستوى الجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (113) والشكل البياني رقم (57) .

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط متوسط نسبة القيد الاجمالي بالمجموعات موضع المقارنة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,01 .

جدول رقم (12) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات العمر عند الزواج الاول

			المتوسطات	المحافظات الحضرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا	
				25,5	23,03	22,33	25,03	23,43	22,49	
متوسط العمر عند الزواج الاول	1	المحافظات الحضرية	25,5	-						
	2	محافظات الوجه البحري	23,03	*	-					10,67**
	3	محافظات الوجه القبلي	22,33	*	غ	-				
	4	محافظات الحدود	25,03	*	غ	*	-			
	5	مصر	23,43	*	غ	غ	*	-		
	6	المنيا	22,49	*	غ	غ	*	*	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (3)

شكل رقم (٥٦) متوسط نسبة القيد الاجمالية بالتعليم

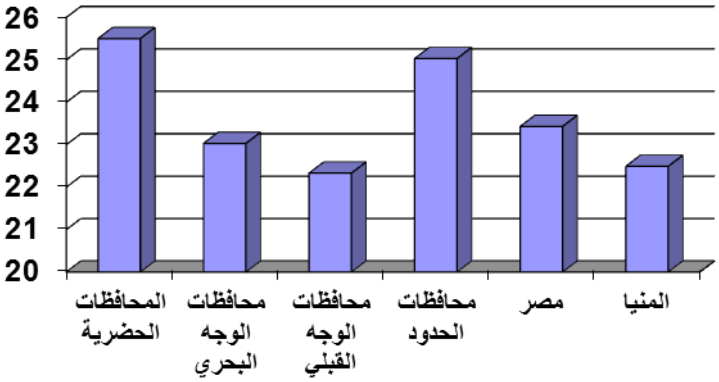

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين المحافظات الحضرية وكل المجموموعات الاخرى موضع الدراسة ، كما اوضحت النتائج وجود فروق بين متوسط نسبة القيد بمحافظة المنيا وكل من متوسط النسبة بالمحافظات الحضرية والوجه البحري ومصر كما يتضح من الجدول رقم (13) ,

جدول رقم (13) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات نسبة القيد الاجمالية للمرأة بالتعليم

المتغير	م	المحافظات	المتوسطات	المحافظات الحضرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا	ف
				98,57	92,52	81,48	48,12	89,96	73,24	
% القيد الاجمالية للاناث بالتعليم	1	المحافظات الحضرية	98,57	-						
	2	محافظات الوجه البحري	92,52	غ	-					
	3	محافظات الوجه القبلي	81,48	*	غ	-				*6,15
	4	محافظات الحدود	48,12	*	غ	غ	-			

	5	مصر	89,96	*	غ	غ	غ	-		
	6	المنيا	73,24	*	*	غ	غ	*	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدوال ارقام (4)

شكل رقم (٥٧) نسبة القيد الاجمالية للمراة بالتعليم

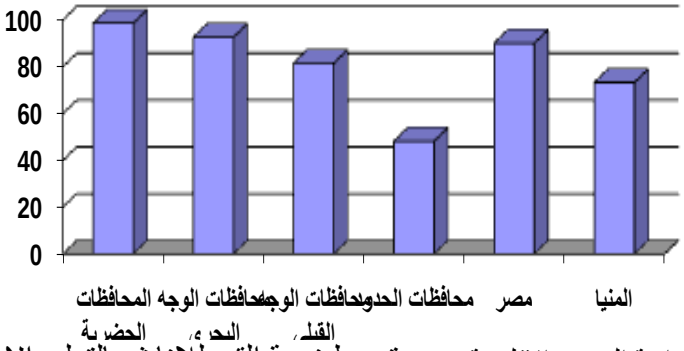

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسبة القيد للاناث بالتعليم الابتدائي اوضحت النتائج ان المحافظات الحضرية هي اعلى المجموعات من حيث تلك النسبة فيحين مثلت محافظة المنيا اقل تلك المجموعات ، بالاضافة إلى ان متوسط نسبة القيد بمحافظة المنيا جاء اقل من نظيره على مستوى الجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (14) والشكل البياني رقم (58) .

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط نسبة القيد الاجمالي بالمجموعات موضع المقارنة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,01 .

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين المحافظات الحضرية وكل المجموعات الاخرى موضع الدراسة ، كما اوضحت النتائج وجود فروق بين متوسط نسبة القيد بمحافظة المنيا وكل من متوسط النسبة بالمحافظات الحضرية والوجه البحري ومصر كما يتضح من الجدول رقم (14) .

جدول رقم (14) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات نسبة القيد للاناث بالمرحلة الابتدائية

المتغير	م	المحافظات	المتوسطات	المحافظات الحضرية 103,88	محافظات الوجه البحري 90,79	محافظات الوجه القبلي 82,81	محافظات الحدود 83,94	مصر 92,24	المنيا 74,72	ف
				101,8	92,32	87,22	88,26	94,75	80,7	
نسبة القيد للاناث بالمرحلة الابتدائية	1	المحافظات الحضرية	101,8	-						*8,7*
	2	محافظات الوجه البحري	92,32	*	-					
	3	محافظات الوجه القبلي	87,22	*	غ	-				
	4	محافظات الحدود	88,26	*	غ	غ	-			
	5	مصر	94,75	*	غ	غ	غ	-		
	6	المنيا	80,7	*	*	غ	غ	*	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات اجدوال رقم (5)

شكل رقم (٥٨) نسبة القيد الاجمالية للمراة بالتعليم الابتدائي

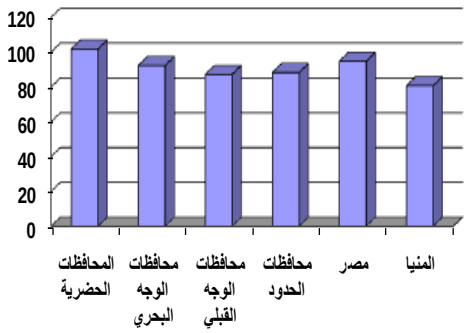

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسبةالحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى اوضحت النتائج ان المحافظات الحضرية هي اعلى المجموعات من حيث تلك النسبة في حين مثلت محافظة المنيا اقل تلك المجموعات ، بالاضافة إلى ان متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا جاء اقل من نظيره عل مستوى الجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (15) والشكل البياني رقم (59) .

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط متوسط نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى بالمجموعات موضع المقارنة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,01 .

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين المحافظات الحضرية وكل المجموموعات الاخرى موضع الدراسة ، كما اوضحت النتائج وجود فروق بين متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا وكل من متوسط النسبة بالمجموعات الاخرى كما يتضح من الجدول رقم(15) .

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسب الاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية اوضحت النتائج ان المحافظات الحضرية هي اعلى المجموعات من حيث تلك النسبة في حين مثلت محافظة المنيا اقل تلك المجموعات ،

بالاضافة إلى ان متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا جاء اقل من نظيره على مستوى الجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (16) والشكل البياني رقم (60).

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط نسبة الاناث العاملات في المهن العلمية والتخصصية بالمجموعات موضع المقارنة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,05.

جدول رقم (15) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات % للحاصلات على مؤهل ثانوى او اعلى (15+)

		المحافظات	المتوسطات	المحافظات الحضرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا	
				32,41	20,27	14,88	19,1	21	11,5	
% الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى (15+)	1	المحافظات الحضرية	32,41	-						
	2	محافظات الوجه البحري	20,27	*	-					
	3	محافظات الوجه القبلي	14,88	*	غ	-				**9,59
	4	محافظات الحدود	19,1	*	غ	غ	-			
	5	مصر	21	*	غ	غ	غ	-		
	6	المنيا	11,5	*	*	غ	*	*	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (6)

شكل رقم (٥٩) نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوي او اعلى (١٥+)

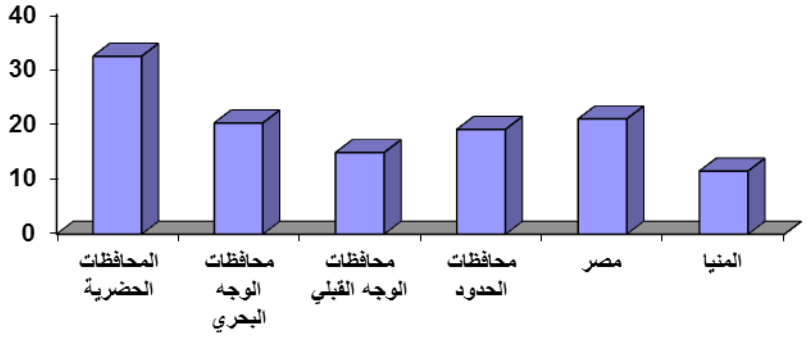

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين محافظة المنيا وكل من المحافظات الحضرية ومحافظالت الحدود ، كما يتضح من الجدول رقم (16)

جدول رقم (16) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات % للعاملات في المهن العلمية والتخصصية

		المحافظات	المتوسطات	المحافظات الحضرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
				45,56	33,62	33,58	45,07	31,04	21,55
% للعاملات في المهن العلمية والتخصصية	1	المحافظات الحضرية	45,56	-					
	2	محافظات الوجه البحري	33,62	غ	-				
	3	محافظات الوجه القبلي	33,58	غ	غ	-			
	4	محافظات الحدود	45,07	غ	غ	غ	-		
	5	مصر	31,04	غ	غ	غ	غ	-	
	6	المنيا	21,55	*	غ	غ	*	غ	-
									*9,59 *

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (7).

شكل رقم (٦٠) نسبة العاملات في المهن العلمية والتخصصية

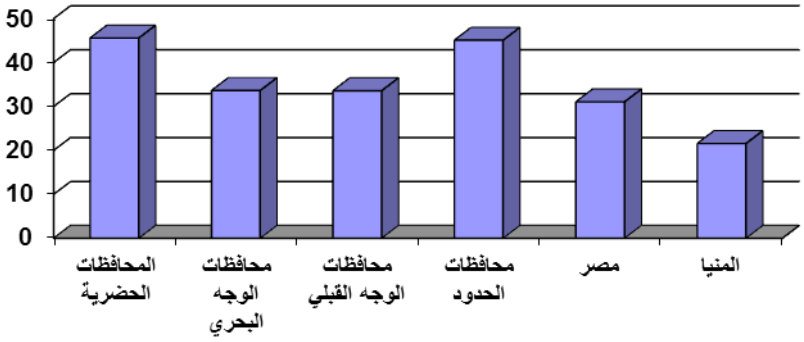

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسب العاملات في مهن التنظيم والادارة اوضحت النتائج ان المحافظات الحضرية هي اعلى المجموعات من حيث تلك النسبة في حين احتلت محافظات الحدود المرتبة الاخيرة بين تلك المجموعات ، بالاضافة إلى ان متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا جاء اقل من نظيره على مستوى الجمهورية كما يتضح من الجدول رقم (17) والشكل البياني رقم (61) .

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط تلك النسبة اوضحت النتائج ان هناك فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولقد ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية 0,05,

وبالكشف عن موضع تلك الفروق اوضحت النتائج ان الفروق تنحصر بين محافظات الحدود وكل من المحافظات الحضرية ومحافظة المنيا ومصر ، كما يتضح من الجدول رقم (17) .

جدول رقم (17) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات % للعاملات في مهن التنظيم والادارة

		المحافظات		المحافظات الحضرية	محافظات الوجه البحري	محافظات الوجه القبلي	محافظات الحدود	مصر	المنيا
			المتوسطات	17,12	12,93	13,27	9,56	14,42	14,12
% للعاملات في التنظيم	1	المحافظات الحضرية	17,12	-					

	2	محافظات الوجه البحري	12,93	غ	-					*2,96
	3	محافظات الوجه القبلي	13,27	غ	غ	-				
	4	محافظات الحدود	9,56	*	غ	غ	-			
	5	مصر	14,42	غ	غ	غ	*	-		
	6	المنيا	14,12	*	غ	غ	*	غ	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (8) .

شكل رقم (٦١) نسبة االعاملات في مهن التنظيم والادارة

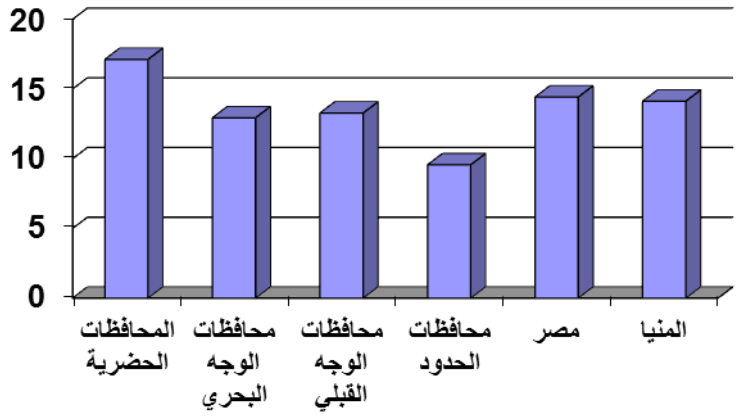

وبدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسبة الاناث في قوة العمل اوضحت النتائج ان كل من محافظات الوجه البحري ومحافظة المنيا هي اعلى المجموعات من حيث تلك النسبة في حين احتلت محافظات الوجه القبلي المركز الاخير بين تلك المجموعات ، كما يتضح من الجدول رقم (17) والشكل البياني رقم (62) .

وبدراسة معنوية الفروق بين متوسط تلك النسبة اوضحت النتائج عدم وجود فروقا معنوية بين تلك المجموعات ، ولم ثبتت معنوية تلك الفروق عند اي من مستويات المعنوية المتعارف عليها .

جدول رقم (17) معنوية الفروق الاقليمية بمصر بين متوسطات % للاناث في قوة العمل

		المحافظات	المتوسطات	المحافظات الحضرية 20,33	محافظات الوجه البحري 20,53	محافظات الوجه القبلي 15,8	محافظات الحدود 19,4	مصر 19,14	المنيا 20,53	
% للاناث في قوة العمل	1	المحافظات الحضرية	20,33	-						
	2	محافظات الوجه البحري	20,53	غ	-					
	3	محافظات الوجه القبلي	15,8	غ	غ	-				
	4	محافظات الحدود	19,4	غ	غ	غ	-			1,08
	5	مصر	19,14	غ	غ	غ	غ	-		
	6	المنيا	20,53	غ	غ	غ	غ	غ	-	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الجدول رقم (9).

شكل رقم (٦٢) نسبة الاناث في قوة العمل

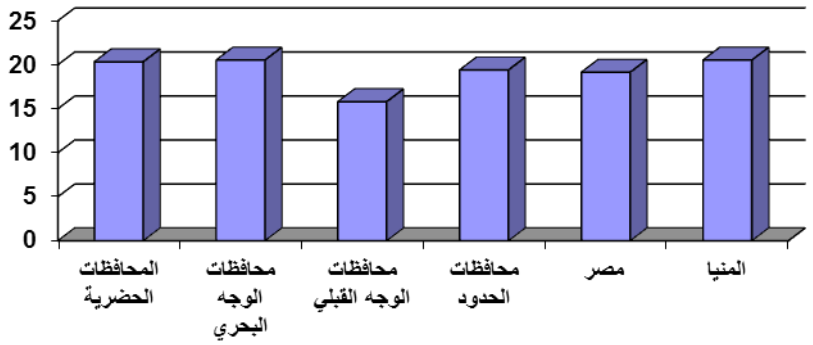

رابعا : نتائج وتوصيات الدراسة :

أ - وضع المرأة واتجاهاته :

1 -بدراسة الوضع الصحى للمرأة بمؤشراته الثلاثة – العمر المتوقع عند الميلاد ، معدل وفيات الامومة لكل 100 الف مولود حى ، الوعى الصحى (العمر عند الزواج الاول) – تؤكد هذه الدراسة تحسن ذلك الوضع والذى انعكس اثره فى اتجاه العمر المتوقع للازدياد وانخفاض معدل وفيات الامومة وزيادة الوعى الصحى واتجاه متوسط العمر عند الزواج الاول للارتفاع والذى يشير بصورة غير مباشرة إلى تراجع فى نسبة الزواج المبكر

ويمكن لنا ملاحظة ذلك التحسن من خلال عرض بعض الملامح الاساسية للصحة من خلال تقارير التنمية البشرية ، حيث نجد انخفاضا فى معدل وفيات الاطفال الرضع حيث انخفض من 108 حالة وفاة إلى 18 حالة وفاة لكل الف مولود حى خلال الفترة ما بين عامى 1961 – 2008 ، كما نلاحظ انخفاض فى معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة حيث انخفض من 204 حالة وفاة إلى 22,8 حالة وفاة لكل الف مولود حى خلال الفترة ذاتها . ويعد مؤشر توقع الحياة عند الميلاد هو المؤشر الوحيد لصالح وضع الاناث بالمقارنة بالذكور ، ويصدق هذا فى جميع الدول ، كما ان هذا المؤشر يزيد عن 100 فى كل تقارير التنمية البشرية ، وترجع نسبة الزيادة السريعة فى مؤشر توقع الحياة إلى تزايد نسبة الاسر التى تتوافر لديها شبكات المياه من 91,3% عام 2004 إلى 99,8% فى المناطق الحضرية عام 2008 ، ومن 82,1% إلى 96,7% فى المناطق الريفية عام 2008 . هذا الى جانب ارتفاع نسبة الاهتمام بحالات الولادة تحت اشراف صحى حيث بلغت 71.7% عام 2008 مقارنة بالأعوام السابقة مما يشير إلى ارتفاع الوعى الصحى .

وبالرغم من ذلك التحسن لاتزال هناك بعض المناطق الريفية تعانى من قصور فى هذه الخدمات وتحتاج إلى الكثير من الجهود التى يجب أن تبذل لتحسين الحالة الصحية خاصة فيما يتعلق بعدد الاطباء وهيئة التمريض حيث لوحظ انخفاض فى

مؤشر عدد الاطباء حيث بلغ 6,9 طبيب عام 2008 و 14,3 ممرضة لكل 10الاف نسمة مما ينعكس على كفاءة الخدمة الصحية .

2 -بدراسة الوضع التعليمى للمرأة بمؤشراته الثلاثة – نسبة القيد الاجمالى ، نسبة القيد بالتعليم الابتدائى ، نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (15 +) – والذى يعد هدفا اجتماعيا هاما فى الدول النامية ومن بينها مصر التى تؤكد النتائج على انها حققت انجازا طبياً فى هذا المجال ، كما اوضحت النتائج تميز محافظة المنيا بين المجموعات الاقليمية الاخرى من حيث معدل الزيادة فى نسبة القيد الاجمالى رغم انخفاض متوسط نسبة القيد عن مستواها فى الجمهورية ، كما اتضح من الدراسة اتجاه نسبة القيد الاجمالى للإناث بالتعليم الابتدائى نحو الانخفاض - بإستثناء ما جاء فى تقرير 2010 – الامر الذى يعد فى غاية الخطورة وبصفة خاصة اذا ما كان العزوف فى المراحل الاولى من التعليم، الامر الذى يحتاج إلى تشريع عملى قابل للتطبيق يلزم اولياء الامور بضرورة الحاق اولادهم بصفة عامة والاناث بصفة خاصة بالتعليم على الاقل فى مراحله الأولى ، كما اتضح من الدراسة اتجاه نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوى أو اعلى نحو الزيادة بمرور الزمن ، ولقد سجل معدل الزيادة السنوى اعلى نسبة له فى المحافظات الحضرية مقارنة بباقى المجموعات محل الدراسة :

ويمكن استقراء بعض مؤشرات التعليم من خلال تقارير التنمية البشرية كما يلى :

أ) يرجع الانخفاض فى قيمة مؤشر التعليم عام 2010 مقارناً بقيمته عام 2008 إلى انخفاض نسبة القيد على كل المستويات التعليمية من 76,4% عام 2006/2005 إلى 66% عام 2008/2007 ويعود ذلك إلى عودة السنة السادسة الابتدائية خاصة السنة الاولى من المرحلة الثانوية .

ب)بلغت نسبة القيد الاجمالية للإناث فى التعليم الاساسى اكبر قيمة لها فى تقرير عام 1997 حيث بلغت نحو 91% ولكنها تراجعت لحد ما عام 2008 حيث وصلت

87,1% وفى عام 2010 بلغت هذه النسبة 93% ، وهو ما يشير إلى أن هناك 7 إناث من بين 100 انثى تسربت من التعليم الاساسى ، على الرغم من أن مبادرة تعليم الفتيات ادت إلى تحسن الوضع الذى انعكس فى ارتفاع نسبة قيد الاناث فى المرحلة الاولى من التعليم الاساسى التى بلغت 104,8% عام 2010 .

ج) حقق معدل القراءة والكتابة تحسناً حيث ضاقت الفجوة وزاد معدل الإناث إلى الذكور من 57 (تقرير عام 1995) إلى 78,9 (تقرير عام 2008) وبلغ 80,7 (تقرير عام 2010) ، وبالنسبة لمعدلات القيد فى التعليم فإنه بإستثناء الزيادة المستمرة فى عدد الاناث عن الذكور فى القيد فى التعليم الابتدائى كانت المؤشرات اقل من 100 مما يشير إلى استمرار الفجوة على الرغم من تراجعها فى تقرير عام 2010 .

د) انه بالرغم من ارتفاع معدل قيد الإناث بالتعليم الاساسى ، إلا أن تلك المعدلات تقل فى حالة التعليم الثانوى ، ومثال على ذلك محافظة المنيا حيث يصل معدل قيد الاناث بالتعليم الاساسى حوالى 87,7% بينما ينخفض فى حالة التعليم الثانوى ليصل إلى 60,7% عام 2007 وقد يرجع ذلك إلى تزويج الاناث فى سن مبكرة تخففاً من عبء اعالتهن أو خوفا من انحرافهن بسبب خروجهن من اجل التعليم ، خاصة فى بعض المناطق الريفية وفى الصعيد ، وهى قيم رسختها العادات والتقاليد المتوارثة . كما نجد أن من أهم معوقات تعليم المرأة تلك الخصوصية التى يتصف بها المجتمع المصرى من حيث القيم الثقافية عميقة الجذور للبناء الاجتماعى الابوى التقليدى ، الذى يرفض المساوة بين الجنسين ويعطى للرجل مكانة اعلى من مكانة المرأة .

هـ) يوجد خلل تعكسه بعض المؤشرات الخاصة بجودة التعليم حيث نجدها اكثر انخفاضا فى محافظات الوجه القبلى ، فبرغم أن متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية عدد مناسب (مدرس لكل 21 تلميذ) فى كلا

المرحلتين إلا أن كثافة الفصل عالية فى كلا المرحلتين حيث تزيد الكثافة عن 41 تلميذ لكل فصل فى غالبية المحافظات ، وتصل إلى 42,54 تلميذ على مستوى الجمهورية فى المرحلة الابتدائية وإلى 39,26 تلميذ فى المرحلة الاعدادية مما يستوجب بناء العديد من المدارس والتركيز على محافظات الوجه القبلى وخفض التفاوتات الريفية الحضرية وتحقيق العدالة فى توزيع مخصصات التعليم على المحافظات المختلفة مع مراعاة عدد السكان والمساحة – خاصة محافظات الحدود – والموارد الذاتية لكل محافظة .

3 - بدراسة الحالة العملية للمرأة بمؤشراتها المختلفة –نسبة الاناث العاملات بالمهن العلمية والتخصصية ، نسبة الاناث العاملات فى مهن التنظيم والادارة ، نسبة الاناث العاملات فى قوة العمل .

توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإناث العاملات فى المهن العلمية والتخصصية بمحافظات مصر خلال الفترة من 1994 – 2010 اخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقصان من عام إلى اخر ، وانها أخذت اتجاها عاما متزايدا بمرور الوقت ، وأنه مازالت هناك فجوه بين المحافظات فيما يتعلق بأحوال المرأة الاقتصادية ، حيث نجد أن مساهمة المرأة فى المهن العلمية والتخصصية بالجمهورية بلغت 32,3% وهذه النسبة ضعف ما كانت عليه عام 1994 مما يشير إلى تحسن الاحوال الاقتصادية للمرأة وأن كانت هذه المشاركة لازالت ضعيفة ، وسجلت محافظات الحدود أعلى نسبة لمساهمة المرأة فى المهن العلمية والتخصصية ، وتأتى المحافظات الحضرية فى المرتبة التالية تليها محافظات الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى من حيث الترتيب . كما اتضح من الدراسة أن نسبة الإناث العاملات بمهن التنظيم الادارة واخذت اتجاها متزايدا بمرور الزمن بكل من محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحدودية ولم تخضع لأى اتجاه فى المجموعات الاقليمية الاخرى بالاضافة إلى محافظة المنيا .

واجمالا فإن اتجاه مشاركة الاناث فى قطاع العمل على مستوى الفترة الممتدة للدراسة من 1994- 2010 لم تسجل تقدماً ملحوظاً بل اتسمت بالثبات النسبى ، وهو ما يمكن قبوله فى ضوء فهم وضع الحراك فى سوق العمل فى مصر الذى اتسم بالثبات النسبى خلال العقدين الاخيرين خاصة بعد تخلى الدولة عن تعيين ا لخريجين ، كما اتضح من الدراسة انخفاض نسبة الإناث العاملات فى قوة العمل والتى تراوحت فى المتوسط بين 15%، و21% على احسن تقدير وهى نسبة متواضعة اذا اخذنا فى الاعتبار نسبة مشاركة المرأة فى المجتمع .

وباستقراء اهم المؤشرات الخاصة بالحالة الاقتصادية والعملية من خلال تقارير التنمية البشرية يمكن ملاحظة ما يلى :

أ) ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بين تقرير عام 2008 ، 2010 على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء فى مصر من 19,6% إلى 21,6% وكذلك الزيادة فى العدد المطلق للفقراء .

ب) لا زالت نسبة مساهمة الاناث فى قوة العمل محدودة ، فبعد إن بلغت هذه النسبة اعلى قيمة لها (24%) عام 2005 تراجعت لحد ما إلى 23,1% عام 2008 وبلغت 23,9% عام 2010 ، وهذا يعكس وضع المرأة فيما يتعلق بالعمل أو البحث عن عمل حيث بلغت نسبة البطالة بين الاناث 25% عام 2008 ثم 18,6% عام 2010 .

ج) شهد مؤشر قوة العمل اسوأ تفاوت بين الذكور والإناث حيث بلغ المعدل 31,3وهو ما يعنى أن من بين كل 100 ذكر فى قوة العمل هناك 31,3 انثى فقط

ب) الفروق الإقليمية لحالة المرأة :

كشفت دراسة الوضع الراهن لحالة المرأة (الصحى ، التعليمى ، الحالة العملية) بجمهورية مصر العربية وأقاليمها الأربعة (المحافظات الحضرية – الوجه البحرى –الوجه القبلى – محافظات الحدود) ومحافظة المنيا عن وجود تفاوتات بين الإقاليم المختلفة وكذلك

بين محافظة المنيا وتلك الاقاليم وللتأكد من حقيقة تلك التفاوتات (هل هى تفاوتات ظاهرية أم حقيقية) وكذلك تحديد موضعها (تحديد الإقاليم التى يوجد بينها اختلافات حقيقية) تم استخدام كل من اختبار تحليل التباين (F) للكشف عن وجود اختلافات بينها من عدمه كذلك تم الاعتماد على اختبار دنكن (L,S,R) لتوضيح موضع تلك الاختلافات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلى :

1) الفروق الاقليمية الخاصة بالحالة الصحية :

بدراسة الفروق الاقليمية لمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد أوضحت الدراسة أن محافظات الوجه البحرى سجلت أعلى متوسط للعمر فى حين سجلت محافظات الوجه القبلى أقل المحافظات ، كما أوضحت الدراسة أن متوسط العمر للمرأة بمحافظة المنيا أقل من المتوسط العام بالجمهورية وأقل من باقى المحافظات محل المقارنة، ولقد ثبتت معنوية الفروق بين مجموعات الدراسة عند مستوى 0,5، ولقد انحصرت الفروق فى متوسط العمر بين محافظة المنيا وكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري .

أما فيما يتعلق بالفروق الاقليمية بين متوسطات معدل وفيات الأمومة بمصر لكل 100 ألف مولود حى، أوضحت النتائج أن محافظات الوجه البحرى هى أقل المجموعات المقارنة من حيث معدل الوفيات فى حين سجلت المحافظات الحضرية أعلى المتوسطات وهى نتيجة غير متوقعة خاصة بمقارنتها بمعدل وفيات الأمومة بمحافظات الوجه القبلى ، كما أوضحت الدراسة أن معدل وفيات الأمومة بمحافظة المنيا أعلى من المتوسط العام بالجمهورية، وبدراسة معنوية الفروق بين المجموعات محل الدراسة ثبتت معنوية تلك الفروق عند مستوى 0,1 ولقد انحصرت تلك الفروق بين محافظات الوجه البحرى والمحافظات الحضرية، كما أوضحت النتائج وجود فروق فى معدلات الوفيات بين محافظات الحدود وباقى المجموعات موضع المقارنة.

وبدراسة الفروق الإقليمية بين متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول أوضحت النتائج أن محافظات الوجه القبلى هى أقل المجموعات المقارنة من حيث متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول فى حين سجلت المحافظات الحضرية أعلى المتوسطات ، كما أوضحت النتائج أن متوسط العمر عند الزواج الأول بمحافظة المينا أقل من المتوسط العام بالجمهورية وبدراسة معنوية الفروق اتضح أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0,1 يبين تلك المجموعات وأن هذه الفروق تنحصر بين المحافظات الحضرية وكل المجموعات

الأخرى، كما أوضحت الدراسة وجود فروق بين متوسط العمر عند الزواج الأول بمحافظات الحدود وبين متوسط العمر بكل من مصر ومحافظة المنيا، كما أوضحت الدراسة وجود فروق معنوية بين متوسط العمر بمحافظة المنيا ومتوسط العمر بالجمهورية.

وبصفة عامة تعكس هذه النتائج تردى الحالة الصحية للمرأة – خاصة فى محافظات الوجه القبلى – وقد يرجع ذلك إلى قلة الانفاق الحكومى على المجال الصحى بالرغم من الاستثمارات التى وجهت للقطاع الصحى خلال السنوات الماضية، وقد بلغت نسبة الانفاق العام على الصحة 3,8% عام 2006/2005 من جملة الانفاق الحكومى وعلى 1,3% من الناتج المحلى الإجمالى خلال عام 2006/2005 وقد استحوذت المحافظات الحضرية على 39,6% منها بالرغم من أنها تشمل 18% فقط من جملة السكان فى حين لا تزيد النسبة الموجهة إلى محافظات الوجه القبلى على 16,6% منها رغم أن هذه المحافظات تضم حوالى 37% من جملة السكان مما يعكس خللاً واضحاً فى توزيع الانفاق الحكومى على المجال الصحى بالإضافة إلى تجاهل العديد من الأبعاد الاجتماعية عند توزيع هذا الانفاق .

2) الفروق الاقليمية الخاصة بالحالة التعليمية :

بدراسة الفروق التعليمية بين متوسط نسبة القيد الاجمالية بالتعليم أوضحت النتائج أن المحافظات الحضرية هى أعلى المجموعات من حيث تلك النسبة فى حين سجلت المنيا أقل تلك المجموعات بالإضافة إلى أن نسبة القيد الاجمالية بمحافظة المنيا أقل من نظيرة على مستوى الجمهورية ولقد أثبتت الدراسة أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,1 بين متوسط نسبة القيد الإجمالي بالمجموعات محل الدراسة، وبالكشف عن موضع تلك الفروق أوضحت النتائج أن الفروق تنحصر بين المحافظات الحضرية وكل المجموعات الاخرى موضع الدراسة، كما أوضحت الدراسة وجود فروق معنوية بين محافظة المنيا وكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى ومصر,

وبدراسة الفروق الإقليمية بين متوسط نسبة قيد الإناث بالتعليم الابتدائى أوضحت النتائج أن المحافظات الحضرية هى أعلى المجموعات من حيث تلك النسبة فى حين سجلت محافظة المنيا أقل تلك المجموعات بالإضافة إلى أن نسبة القيد بمحافظة المنيا جاء أقل من نظيره على مستوى الجمهورية ,

ولقد ثبتت معنوية الفروق بين متوسط نسبة القيد الإجمالى بالتعليم الابتدائى بالمجموعات كل الدراسة عند مستوى 0,1 وأن هذه الفروق تنحصر بين المحافظات

الحضرية وكل المجموعات الاخرى، كما أوضحت النتائج وجود فروق بين متوسط نسبة القيد بمحافظة المنيا وكل من المحافظات الحضرية والوجه البحرى ومصر, أما فيما يتعلق بالفروق الاقليمية بين متوسط نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى فلقد أوضحت الدراسة أن المحافظات الحضرية هى أعلى تلك المجموعات من حيث نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى فى حين مثلت محافظة المنيا أقل تلك المجموعات بالإضافة إلى أن متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا جاء أقل من نظيره على مستوى الجمهورية، ولقد ثبتت معنوية الفروق فيما يتعلق بنسبة الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى عند مستوى, 0,01 بالمجموعات محل الدراسة، وانحصرت تلك الفروق بين المحافظات الحضرية وكل المجموعات الاخرى محل الدراسة، كما أوضحت النتائج وجود فروق بين محافظة المنيا وكل المجموعات الاخرى فيما يتعلق بتلك النسبة,

3) الفروق الإقليمية لحالة المرأة العملية :

بدراسة الفروق الاقليمية بين متوسط نسبه الإناث العاملات فى المهن العلمية والتخصصية أوضحت النتائج أن المحافظات الحضرية هى أعلى المجموعات من حيث تلك النسبة فى حين مثلت محافظة المنيا أقل تلك المجموعات بالإضافة إلى أن متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا جاء أقل من نظيره على مستوى الجمهورية ، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً معنوية عند مستوى 0,05 بين متوسط نسبة الإناث العاملات فى المهن العلمية والتخصصية بين المجموعات محل الدراسة وانحصرت تلك الفروق بين محافظة المنيا وكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود,

وبدراسة الفروق الإقليمية بين متوسط نسب العاملات فى مهن التنظيم والإدارة أوضحت النتائج أن المحافظات الحضرية هى أعلى المجموعات فى حين احتلت محافظات الحدود أقل تلك المجموعات بالإضافة إلى أن متوسط تلك النسبة بمحافظة المنيا جاء أقل من نظيره على مستوى الجمهورية، ولقد أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً معنوية عند مستوى 0,05 بين المجموعات محل الدراسة ، وانحصرت تلك الفروق بين محافظات الحدود وكل من المحافظات الحضرية ومحافظة المنيا ومصر ,

وبدراسة الفروق الإقليمية بين متوسط نسبة الإناث فى قوة العمل أوضحت الدراسة أن كل من محافظات الوجه البحرى ومحافظة المنيا هى أعلى المجموعات من حيث تلك النسبة فى حين احتلت محافظات الوجه القبلى المركز الأخير بين تلك المجموعات أوضحت

الدراسة أنه لا توجد فورق معنوية بين تلك المجموعات ولم تثبت معنوية تلك الفروق عند أى من مستويات المعنوية المتعارف عليها ,

التوصيـــــــــات :

1) أن يأخذ مخططو وصانعو السياسات في اعتبارهم واقع المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة لأن المرأة بإمكانها أن تنتج بصورة ملموسة ومستديمة وتسهم فى تحسين نوعية الحياة فى الريف على صعيد الأسرة والمجتمع والدولة ,
2) أن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة للحد من الفجوة بين النساء والرجال خاصة فى محافظات الوجه القبلى ,
3) تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة كهدف من أهداف التنمية البشرية فى مجالات متعددة أهمها :
   - المساواة فى امكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الاساسية ومن بينها التعليم والصحة والعمل ,
   - المساواة فى الأجر مقابل العمل المتكافئ .
   - القضاء على التمييز بين الجنسين وعلى العنف ضد المرأة .
4) إن تهتم السياسات بتوجيه المساعدات إلى المحافظات التى لم تحظ بمستوى جيد من التنمية البشرية وأن يأخذ المسئولين فى الاعتبار سمات كل محافظة لمعرفة نوع التدخل المطلوب لرفع معدلات الانجاز فى التنمية البشرية لهذه المحافظة.
5) التوازن فى توزيع الاستثمارات التنموية بين محافظات الجمهورية والتركيز على المحافظات الأكثر فقراً والأقل انجازاً فى معدلات التنمية البشرية .
6) ضرورة الاهتمام بالجانب التعليمى حيث أوضحت النتائج تدنى قيمة دليل التعليم خاصة بمحافظات الوجه القبلى ومن بينها محافظة المنيا.

المراجـــــــــــــع

1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) خطة عمل الفاو من أجل المرأة فى التنمية الريفية، قضايا الجنسين ، عام 2002م.

2) الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية ، العربية 2002م,

إبراهيم محرم وآخرون، الحياة الحلوة مدخل للتنمية الإنسانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر 2002م

إبراهيم محرم ، التنمية الريفية (شروق) مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر ، 1997م,

3) سامية قدرى ونيس ، التيار النسوى والعمل الأكاديمى فى مصر، كلية البنات ، نموذج بحثى منشور ، فى عبد الباسط عبد المعطى، اعتاد علام العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات ، جامعة عين شمس ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 437 ، 438.

4) المرجع السابق، نفس الصفحات .

أحمد أبو زيد ، ماذا تريد المرأة بالضبط ، مجلة الهلال ، مارس 1995، ص 73-74 ,

5) المرجع السابق ، ص 74 .

فاتن أحمد على عبد الرحمن، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة، صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى ، بحث منشور، من أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 33-34.

6) المرجع السابق ، ص 34 .

7) عبد الوهاب المسيرى، الانثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الإنثى، رؤية معرفية فى مجلة القاهرة ، 1997 ، ص 54 .

وفاء أحمد على عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 34 .

8) المرجع السابق .

9) أحمد أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 76 – 77 .

وفاء أحمد ، مرجع سابق ، ص 35 .

10) سامية قدرى ، مرجع سابق ، ص 439- 440 .

11) اعتماد محمد علام، العولمة ومشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى ، مقارنة نظرية ، ومنهجية منشور فى عبد الباسط عبد المعطى واعتماد علام ، مرجع سابق، ص 108-109

المرجع السابق .

12) المرجع السابق .

13) المرجع السابق .

14) اعتماد علام ، المرأة فى سوق العمل الرسمى ، مداخل نظرية ، شؤون اجتماعية، العدد 31 عام 1991 ص 23-65 .

15) عبد الباسط عبد المعطى ، العولمة – العمل – المرأة ، محاضرة افتتاحية ، منشور فى العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مرجع سابق ، ص 22-23.

16) سامية قدرى، مرجع سابق ، ص 440 .

17) المرجع السابق ، ص 441 .

18) سارة جامبل ، النسوية وما بعد النسوية ، ترجمة أحمد الشامى، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2002 ، ص 394 .

سامية قدرى ، مرجع سابق ، ص 441 .

19) اعتماد علام ، العولمة ومشاركة المرأة فى سوق العمل، مقارنة نظرية ومنهجية، مرجع سابق ، ص 111.

20) David Bouchier, " The feminist Challenge " , Schoken book , New York , 1983 , P, 67 ,

سامية قدرى ، مرجع سابق ، ص 442 .

21) المرجع السابق، ص 443 .

22) المرجع السابق .

23) المرجع السابق .

24) المرجع السابق .

25) المرجع السابق .

26) معهد التخطيط ا لقومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية إعداد 1994 – 1995 – 1996 – 1997 – 1998- 2000- 2003 – 2004 – 2005 , 2008، 2010 .